منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

نحو فضاء رقمي آمن للمرأة في القاهرة:

رؤية لتعزيز الحماية والتصدي للعنف الإلكتروني

شبابنا يدعم قرارنا

العدد ٥٦

سبتمبر
٢٠٢٥

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عن المركـز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنَّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطًى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثَّل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات،

وتدشين «منظومة الشكاوى الحكومية»، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثرَ تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة «بنسلفانيا» الأمريكية، التي أُعلِن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختِير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوَّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية «وصف مصر بالمعلومات» من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة «جلوبي» للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنَح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة «ستيفي أووردز» (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا

شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقًا من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلّاقة لدعم متخذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

منتدى السياسات العامة

IDSC Public Policy Forum

تم إعداد هذه الورقة من قِبل مجموعة من الشباب المتدربين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن برنامج «كتابة أوراق السياسات» الذي يقدمه منتدى السياسات العامة؛ لتمكين طلاب الدراسات العليا وخريجي الجامعات وتدريبهم على مهارات البحث وإعداد أوراق السياسات.

ولا يخفى أن هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل بالضرورة موقف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء.

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن

رئيس الإدارة المركزية لشئون المكتب الفني لرئاسة المركز

أ. سالي أحمد عاشور

مدير الإدارة العامة للدراسات المستقبلية

المدراء التنفيذيون لسلسلة «شبابنا يدعم قرارنا»

أ. شيماء صبري

أ. جيلان عبد الحفيظ

أ. نورهان نورالدين

أ. نـدى محمـد

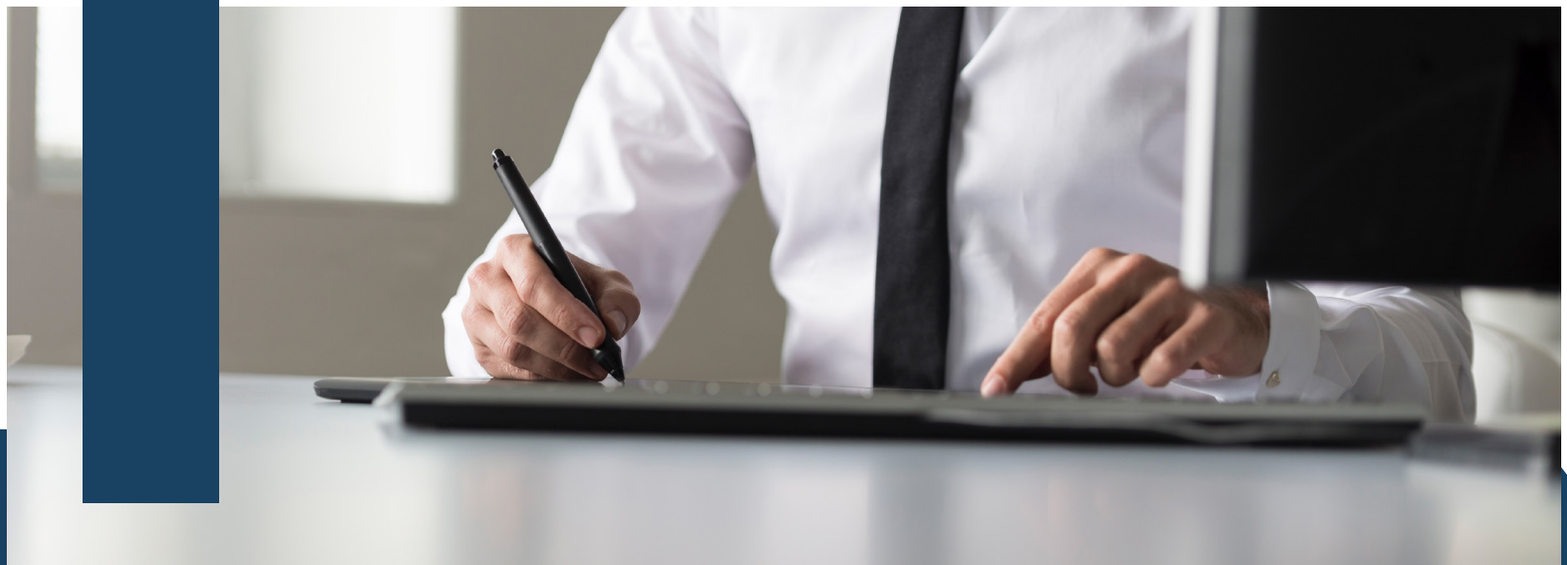

فريق العمل

- روان محمد عزمي
- سـارة قـورة
- لانا مدحت الحسن
- رنـا خـالـد
- نوريـن محمـد
- عبد الرحمن أبو الفضل
- مصـعب أميـن

تحت إشراف

د. محمد القرماني

أستاذ السياسات العامة المساعد
الجامعة الأمريكية

د. أسماء مجدي

خبيرة التخطيط الاجتماعي والتنمية المستدامة بالمكتب الفني - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

الإدارة العامة للجودة:

- أ. هبة أبو الوفا
- د. شيماء سعيد العربي
- أ. محمود حنفي

الإدارة العامة للتصميم الجرافيكي والمطبوعات:

- م. أيمن الشريف
- أ. أسماء صلاح

المحتويات

الملخص التنفيذي	١١
القسم الأول: خلفية عامة عن المشكلة (تعريف العنف الإلكتروني ضد المرأة – مبررات اختيار الموضوع – أسباب اختيار محافظة القاهرة – أسباب المشكلة – الآثار الناتجة عن المشكلة – الجهات الفاعلة في إشكالية العنف الرقمي ضد المرأة).	١٣
القسم الثاني: السياق التحليلي للمشكلة (نبذة عن محافظة القاهرة – الطبيعة السكانية للمحافظة – التحديات التي تواجه النساء في محافظة القاهرة – أبرز المؤشرات في ضوء الأدبيات السابقة – الفرص والإمكانات المتاحة للقضاء على العنف الإلكتروني ضد المرأة).	٢٥
القسم الثالث: تحليل الجهود الوطنية المبذولة للتعامل مع مشكلة العنف الإلكتروني ضد النساء	٣١
القسم الرابع: التحليل الرباعي (SWOT) لظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة	٣٧
القسم الخامس: استعراض التجارب الدولية وبدائل السياسات للحد من العنف الإلكتروني ضد المرأة وفقًا لتحليل PESTEL لمقارنة البدائل المقترحة	٤٣
القسم السادس: النتائج والتوصيات المقترحة	٦٥
الخاتمة	٧١
المراجع	٧٣

3 2 . 2 4 5
0 0 5 . 2 3
3 4 0
2 . 3 5 7
4 5 . 1 3 3
0 9 . 8 2 7
8 6 . 5 2

الملخص التنفيذي

تهدف الورقة الراهنة إلى إلقاء الضوء على مظاهر العنف الإلكتروني ضد المرأة في محافظة القاهرة، باستخدام المنهج التحليلي في دراسة الظاهرة، والاستناد إلى التقارير والدوريات والإحصائيات المحلية والإقليمية والدولية الصادرة عن جهات معنية بالظاهرة محل الدراسة، وعلى رأسها: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمجلس القومي للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة، والبنك الدولي.

وقد خلصت الورقة إلى عدة نتائج، من أهمها: ارتفاع معدلات التعرض للعنف الرقمي بين النساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المناطق الحضرية، لتصل إلى نحو ٨٥٪ من النساء المصريات تعرضن لأحد أشكال العنف الرقمي، مقابل تضاؤل معدلات الإبلاغ بنسبة لا تتجاوز ٤,٣٦٪، لعب انخفاض الوعي لدى النساء المتعرضات للعنف دور رئيس في انخفاض معدلات الإبلاغ عن التعرض للعنف. وقد جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى ب ١٢٥٥ شكوى من إجمالي الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة، يليها محافظة الجيزة ب ٦٧٧ شكوى، ثم محافظة الإسكندرية ب ٥٤٣ شكوى. وقد تبلورت أسباب تفاقم العنف الرقمي ضد المرأة في: (ثقافة لوم المرأة والخوف من نظرة المجتمع، وعدم المساواة والسيطرة المالية على المرأة، والبيئة السياسية الصعبة، وضعف القوانين وعدم الوعي بها)، وقد تمثلت الآثار الناجمة عن تعرض المرأة للعنف الرقمي في: التأثير السلبي على صحتها النفسية، والحد من حريتها في التعبير وفرص التعليم والعمل للنساء، وقد تبلورت آليات التصدي للعنف الرقمي ضد المرأة في محافظة القاهرة في: (تبني استراتيجية وطنية متكاملة تبدأ بالوعي والتدريب، ثم تتدرج إلى إصلاح السياسات وبناء منصات إلكترونية آمنة، وضرورة التكامل بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، والتعامل المرحلي مع البدائل وفق أولويات تتناسب مع الواقع المحلي والموارد المتاحة).

الكلمات الدالة: العنف الإلكتروني، المرأة، الفضاء الرقمي، محافظة القاهرة.

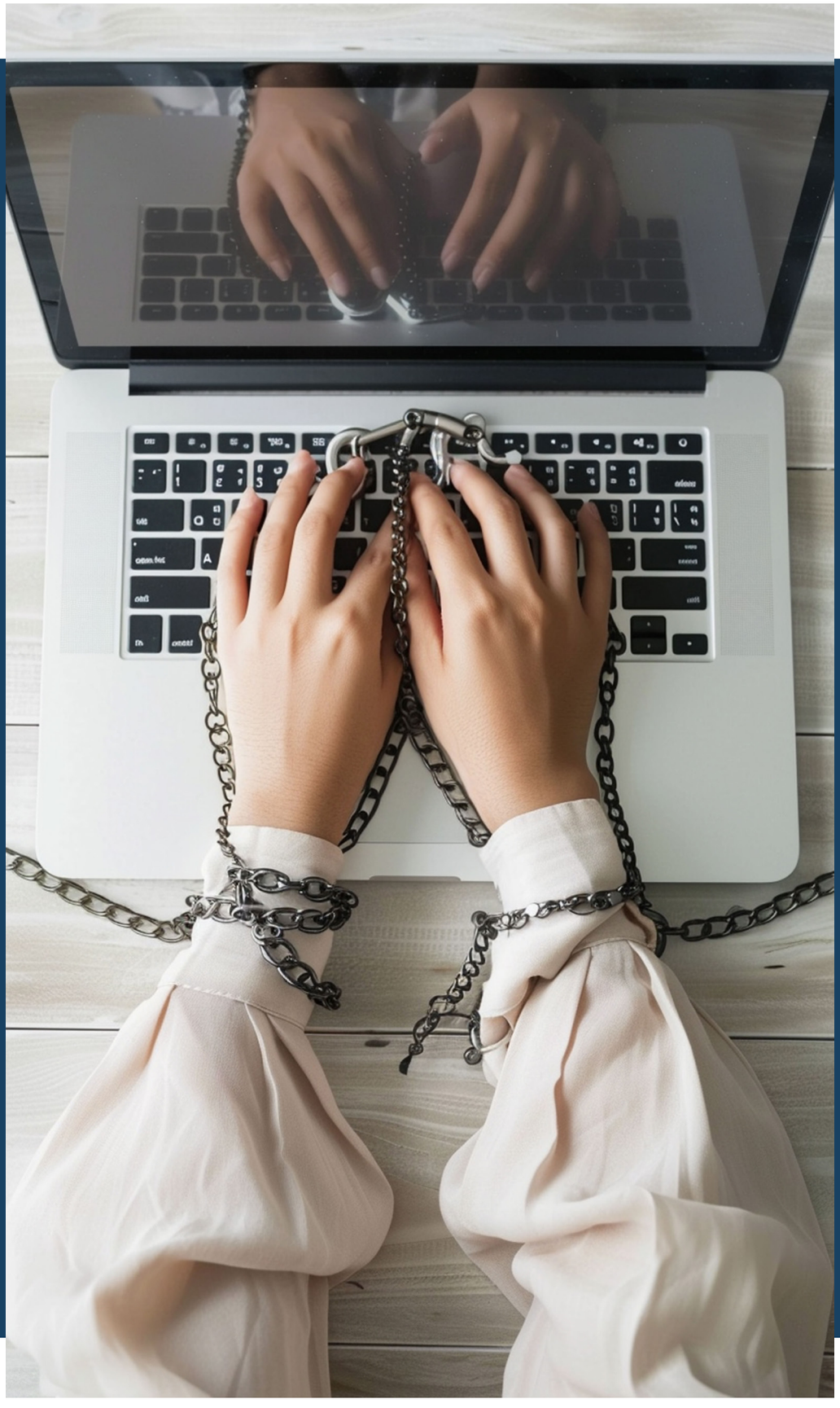

القسم الأول:

خلفية عامة عن المشكلة

القسم الأول: خلفية عامة عن المشكلة

أولا: تعريف العنف الإلكتروني ضد المرأة

يُعد العنف الرقمي ضد المرأة شكلًا حديثًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، يُمارس من خلال الوسائط الرقمية مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. يشمل هذا العنف الأذى اللفظي أو النفسي أو الجنسي، من خلال التهديد، أو المضايقات، أو التشهير، أو الابتزاز، أو نشر صور خاصة بدون إذن (The Tahrir Institute for Middle East Policy, 2022). ولا يقل هذا النوع من العنف خطورة عن العنف الجسدي، حيث يؤدي إلى تقييد حرية النساء والفتيات في التعبير والمشاركة العامة، ويستوجب استجابة قانونية ومؤسسية متخصصة (American University in Cairo, n.d.; 2021).

وفي هذا الصدد يمكن طرح عدد من التعريفات المتعلقة بالعنف الإلكتروني ضد المرأة، يمكن رصدها فيما يلي:

- عرفت الإسكوا العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء والفتيات، بأنه «العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والذي يرتكب عبر الاتصالات الإلكترونية والإنترنت» . (الإسكوا، ٢٠٢٢)
- كما عرفته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه «أي عمل من أعمال العنف التي يتم ارتكابها أو المساعدة عليها أو تفاقمها، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الحاسوب والرسائل النصية والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك) ضد امرأة لأنها امرأة».

ويشتمل العنف عبر الإنترنت على ما يلي:

١. **التنمر الإلكتروني:** يتضمن التنمر الإلكتروني إرسال رسائل تخويف أو تهديد .

٢. **الرسائل الجنسية غير الرضائية:** تتضمن الرسائل الجنسية غير الرضائية إرسال رسائل أو صور صريحة دون موافقة المستلمة.

٣. **الإفصاح عن المعلومات الشخصية:** يتضمن هذا النوع الكشف العلني عن معلومات خاصة أو تعريفية للضحية . (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، د.ت)

كما عرفته أيضًا بأنه «أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو من شأنه أن يؤدي إلى أذى، أو معاناة جسدية، أو جنسية، أو عقلية للنساء والفتيات، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحيز العام أو الخاص».

- وعرفته منظمة العفو الدولية بأنه «وصف الأفعال التي تستخدم التكنولوجيا لإلحاق الأذى بالنساء والفتيات». ويُعرّف على أنه «أي عمل من أعمال العنف أو التهديد به يرتكبه فرد واحد أو أكثر»:

  - يتم ارتكابه أو المساعدة على ارتكابه، أو مفاقمته، أو تضخيمه جزئيًا، أو كليًا (أو جميعها) باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الوسائط الرقمية.

  - يسبب ضررًا بدنيًا ونفسيًا واقتصاديًا وجنسيًا وإنجابيًا . (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٤)

- كما يُعرف بأنه «السلوك المُتعمد الذي يقوم به فرد أو مجموعة أفراد عبر أحد تقنيات مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني وأدواتها المختلفة بهدف الإيذاء المادي أو المعنوي للآخرين» .

- كما عُرف بأنه «أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة يتم ارتكابها باستخدام الهواتف المحمولة، أو الإنترنت، أو الرسائل النصية، أو البريد الإلكتروني، أو وسائل التواصل الاجتماعي» (المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية دراية، ٢٠٢٣)، ووفقًا لاستطلاع رأي أجرته «هيئة بلان الدولية»، فإن هناك ٥٠٪ من الفتيات المصريات و٥٨٪ من النساء في مصر تعرضن للتحرش الإلكتروني.

ثانيًا: مبررات اختيار موضوع العنف الإلكتروني ضد المرأة

تتبلور أسباب اختيار موضوع العنف الرقمي ضد المرأة، فيما يلي:

١. الارتفاع الملحوظ في حالات هذا النوع من الانتهاكات في مصر خلال السنوات الأخيرة، لا سيما مع توسّع استخدام الوسائط الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

٢. طبقًا للتقرير الصادر عن «معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط» (The Tahrir Institute, 2022)، أصبح العنف الرقمي من أكثر أشكال العنف شيوعًا في الفضاء الإلكتروني، ويؤثر بشكل مباشر على حرية النساء في التعبير والمشاركة العامة.

٣. انخفاض معدلات الإبلاغ عن هذا النوع من العنف؛ نتيجة للخوف من الوصم الاجتماعي أو غياب آليات الحماية.

٤. كشفت العديد من الدراسات عن ارتفاع معدلات التعرض للعنف بنسبة تصل إلى ٨٥٪، وانخفضت نسبة النساء اللاتي أبلغن عن تعرّضهن للعنف من خلال تلقي صور أو رموز ذات محتوى جنسي.

ثالثًا: أسباب اختيار محافظة القاهرة

تتبلور معايير اختيار محافظة القاهرة كمجتمع للدراسة، فيما يلي:

١. سجلت محافظة القاهرة أعلى معدلات العنف ضد النساء مقارنة بباقي المحافظات؛ حيث إنه طبقًا لبيانات «المجلس القومي للمرأة» لعام ٢٠٢٠، جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى بـ ١٢٥٥ شكوى من إجمالي الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة، يليها محافظة الجيزة ب ٦٧٧ شكوى، يليها محافظة الإسكندرية بـ ٥٤٣ شكوى.

٢. نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية في محافظة القاهرة، أسهم ذلك بشكل مباشر في زيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية؛ مما يجعل النساء أكثر عرضة للتعرض للعنف الإلكتروني، بالإضافة إلى أن وجود عدد كبير من الجامعات والوظائف الرسمية وغير الرسمية في القاهرة يجعلها نموذجًا تمثيليًا مهمًا لرصد وتحليل أنماط العنف الرقمي ضد المرأة.

رابعًا: أسباب ارتفاع العنف الإلكتروني ضد المرأة

يمكن بلورة مسببات العنف الرقمي ضد المرأة، فيما يلي:

١. الأسباب الثقافية:

- يضم المجتمع المصري العديد من الثقافات والأنظمة المجتمعية المتنوعة؛ مما يؤدي إلى وجود معايير اجتماعية مختلفة داخل كل فئة ثقافية، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، تم تهميش الحواجز الثقافية؛ مما أدى إلى تجميعها في فضاء رقمي موحد، وقد نتج عن ذلك ارتباك اجتماعي متزايد، مصحوبًا بزيادة في حالات العنف، لا سيما ضد المرأة (Digital Arabia Network, 2023).
- تُظهر الثقافة الاجتماعية السائدة في مصر ميلًا ملحوظًا لإلقاء اللوم على الضحية في حالات العنف الجنسي؛ إذ يُحمّل السياق الثقافي المرأة التي تشتكي من الجاني مسؤولية تلك الشكوى تحديدًا، ويُفسر ذلك عدم إبلاغ الكثير من النساء ، ومن ثم، لا يُمكن النظر إلى العنف الرقمي ضد المرأة بمعزل عن غيره، بل هو امتداد للنسيج الثقافي (Digital Arabia Network, 2023).
- تلعب الثقافة دورًا مهمًّا في تغذية العنف الرقمي ضد المرأة.
- هيمنة الخوف من «الوصم الاجتماعي» يلعب دورًا مباشرًا، في خشية النساء من طلب الدعم أو المساندة من أسرهن، حيث يُعرّضهن ذلك في بعض الأحيان لردود أفعال شديدة من قِبل العائلة نفسها (Digital Arabia Network, 2023).

٢. الأسباب الاجتماعية:

- تراجع القيم الدينية، وطغيان مفاهيم دخيلة؛ مما أسهم في شيوع العديد من الانحرافات السلوكية التي لا تراعي الحرمات الشخصية أو الحقوق والواجبات الإنسانية للآخرين. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- ٢٠٠٥).
- التنشئة الاجتماعية والعنف الأسري؛ حيث تنعكس أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة داخل الأسرة على سلوك الأفراد، سواء بالقسوة أو الإهمال في تربيتهم؛ مما يؤدي إلى خروج نماذج مضطربة إلى المجتمع، بجانب تفاقم صور العنف بين أفراد الأسرة، وخاصةً الزوجين قد يكون سببًا في صدور سلوكيات العنف المنحرفة في إطار تعامل الأبناء مع الآخرين، كما ينعكس العنف الأسري في حال عدم تلقي الفرد للدعم النفسي المستحق في مراحل حياته المختلفة على صحته النفسية ومعاملاته المختلفة. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- ٢٠٠٥)

٣. الأسباب الاقتصادية:

- يُعد العنف الرقمي امتدادًا للعنف الاقتصادي ضد المرأة، حيث تُستغل الوسائل الرقمية الحديثة كأدوات للسيطرة على النساء والتحكم في مواردهن المالية. وتتمثل أحد أبرز الأسباب الاقتصادية في رغبة الجاني في فرض السيطرة التامة على الموارد الاقتصادية للمرأة؛ إذ يُستخدم الإنترنت والخدمات المصرفية الرقمية كوسائل لمراقبة حساباتها، أو تقييد قدرتها على الوصول إلى أموالها، بالإضافة إلى منعها من اتخاذ أي قرارات مالية مستقلة (European institute for Gender Equality , 2023).

- التحديات المعيشية مثل الفقر والبطالة والجهل تعد من العوامل المساندة لدفع بعض الأفراد، خاصة في ظل غياب الوعي الرقمي، إلى توجيه طاقتهم نحو ممارسات عدوانية وغير قانونية على الفضاء الإلكتروني، فمع ازدياد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، تتسع رقعة الجرائم المرتبطة بالعنف الرقمي، كالابتزاز، وانتحال الشخصية. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥)

- تُشكّل التكنولوجيا سببًا مباشرًا في تسهيل الاستغلال المالي للمرأة، إذ تتيح الوسائل الرقمية للجناة تنفيذ أشكال متعددة من الانتهاكات، لا تقتصر على الاستيلاء المادي المباشر، بل تشمل أيضًا الابتزاز المالي من خلال التهديد بنشر معلومات أو صور خاصة، (European institute for Gender Equality , 2023).

٤. الأسباب الإعلامية:

- تطبيع الصور النمطية والترويج لخطاب اللوم؛ حيث تسهم وسائل الإعلام في ترسيخ الصور النمطية عن النساء، سواء من خلال المحتوى أو من خلال تجاهل قضايا العنف الرقمي، لتبرير الانتهاكات من خلال نشر خطابات تلوم الضحية، مثل: «هي التي أثارت الانتباه» أو «لباسها غير لائق»، وهو ما يعكس معايير جندرية تمييزية. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٣)

- المساهمة في حملات التشهير الرقمية؛ حيث تنشر بعض المنابر الإعلامية محتوى مسيء أو تشهير ضد النساء دون التحقق من صحته، مما يعزز من انتشار العنف الرقمي. (الكريديف، ٢٠٢٢)

- ضعف التغطية التحليلية لقضايا العنف الرقمي؛ تعتبر التغطية الإعلامية لتلك الظاهرة سطحية، وتركز فقط على الإثارة بدلًا من التحليل الجاد والعمل على إيجاد حلول للمشكلة من جذورها؛ حيث أظهرت دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية أن الكثير من النساء لا يجدن دعمًا إعلاميًّا حقيقيًّا عند التعرّض للعنف الرقمي. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة –للدول العربية، ٢٠٢٢)

- تغييب أصوات النساء والناشطات؛ أخفقت بعض وسائل الإعلام في إعطاء النساء والناشطات المنابر اللازمة للتعبير عن تجاربهن، مما يُضعف حضورهن في الخطاب العام. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة –للدول العربية، ٢٠٢٢)

خامسًا: الآثار الناتجة عن العنف الإلكتروني ضد المرأة

١. الآثار الثقافية:

- تعزيز الصور النمطية التقليدية للمرأة، ويُستخدم العنف الرقمي كأداة لإعادة المرأة إلى أدوارها «المتوقعة» في المجتمع باستخدام أساليب التخويف أو الإحراج العلني عند محاولتها تجاوز هذه الأدوار، كما أشارت العديد من الأبحاث إلى أن هذا النوع من العنف متجذر في المعايير الجندرية التمييزية التي تهدف إلى ضبط سلوك المرأة وموقعها الاجتماعي. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٣)
- تؤثر الاعتداءات الرقمية سلبًا على مشاركة النساء في الحياة الثقافية والإبداعية، خصوصًا في مجالات مثل الفن، الأدب، والإعلام. فالنساء المبدعات غالبًا ما يكنّ أهدافًا للهجمات الرقمية، مما يحد من مساهمتهن في الفضاء الثقافي، وتراجع تمثيلهن وتآكل ثقتهن بأنفسهن.
- تنامي الثقافة الرقمية الذكورية التي تهدف إلى تقييد حرية الرأي لدى النساء، وتقييد مشاركتهن في الفضاء العام. (Digital Arabia Network, 2023).
- ترسّخ ثقافة التساهل مع الفاعلين للعنف الرقمي ضد المرأة لدى الأجيال القادمة، وتحوله لعامل مؤثر لتكرار أنماط العنف (الكريديف، ٢٠٢٢).

٢. الآثار الاجتماعية:

- الانسحاب التدريجي للعديد من النساء المعرّضات للعنف الرقمي من الفضاءات العامة، خاصة المنصات الرقمية، خوفًا من التعرض للتهديد أو التشهير، مما يُضعف من فرصهن في التفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى تهميشهن ذاتيًا (الكريديف،٢٠٢٢).
- انتشار حالة الأنومي الاجتماعي بجانب التأثير السلبي على الصحة النفسية للنساء؛ حيث يرتبط هذا النوع من العنف ارتباطًا وثيقًا باضطرابات نفسية، مثل: القلق، والاكتئاب، واضطرابات النوم، وقد يصل في بعض الحالات إلى التفكير في الانتحار.
- تقييد حرية التعبير عن الرأي؛ إذ تتجنب الكثير من النساء التعبير عن آرائهن، خاصة في القضايا الجدلية أو السياسية، خشية التعرض لهجوم إلكتروني. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٣)
- تقليل فرص النساء في العمل والتعليم، فتعرض بعض النساء للتشهير أو نشر معلومات شخصية حساسة عنهن، يسهم في فقدانهن لوظائفهن أو انسحابهن من المؤسسات التعليمية نتيجة للضغط المجتمعي أو المهني (الكريديف،٢٠٢٢).

٣. الآثار الاقتصادية:

- يؤثر العنف الرقمي ضد المرأة على مواكبتها لسوق العمل وإيجاد فرص عمل مناسبة؛ مما يحد من تنميتها الاقتصادية سواء على المستوى المهني أو المادي.
- تعرض المرأة للعنف الرقمي يضع عليها قيودًا وأعباء مالية، نتيجة لتحملها لتكاليف المشورة والإجراءات القانونية لمقاضاة الجاني ومحاسبته وغيرها من أشكال الدعم والإنصاف (UN WOMEN, 2020).
- تفاقم التكلفة الاقتصادية للعنف الرقمي؛ حيث قدر الاتحاد الأوروبي التكلفة الناجمة عن العنف الإلكتروني ضد المرأة تتراوح من ٤٩ إلى ٨٩ مليار يورو سنويًا، مما يسهم في استنزاف الموارد بشكل كبير (UN Regional information center for western Europe,2024).

سادسًا: الجهات الفاعلة في إشكالية العنف الرقمي ضد المرأة

١. البرلمان:

- شاركت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب في مناقشة ومراجعة التشريعات الخاصة بانتهاكات العنف الرقمي ضد المرأة باعتبارها اللجنة المسؤولة عن التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة التقارير المقدمة من المجالس القومية كالمجلس القومي لحقوق المرأة.
- قام مجلس النواب عام ٢٠١٩ بإجراء دراسة توصلت إلى أن معدل الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية بلغ حوالي ١٠٣٨ بلاغًا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، ومعظم هذه الجرائم ضد نساء وفتيات تعرضن لابتزاز بصور ملفقة (Digital Arabia Network, 2023).

٢. وزارتا التضامن الاجتماعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تقوم وزارتا التضامن الاجتماعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور فاعل في مجال التصدي للعنف الرقمي ضد المرأة، **ويمكن بلورة ذلك فيما يلي:**

- الاستثمار في أنظمة الحماية الشاملة وإدارة حالات من النساء والمراهقين والأطفال ممن تعرضوا للعنف ونجوا منه، وذلك من خلال تقديم جميع أشكال الدعم لهم من دعم نفسي ومعنوي وحتى قانوني.
- إطلاق حملات ومبادرات توعوية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، باستهداف الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال، كمبادرة «متخافيش.. اتكلمي» بهدف مكافحة كافة أشكال التحرش الرقمي والابتزاز، من خلال نشر التوعية بين النساء. (الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٤)
- إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة مبادرة «أنت آمنة» بهدف توعية السيدات والفتيات من مخاطر العنف الإلكتروني وطرق مواجهة التهديدات الرقمية والتعامل مع البيئة الافتراضية بأمان. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،٢٠٢٢)

٣. المجلس القومي للمرأة:

تم إنشاء المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠، ويختص المجلس بوضع السياسات العامة لتمكين المرأة ودمجها في مجال التنمية، وإعداد خطط قومية لحل مشكلات المرأة ومتابعة تنفيذها، وأيضًا في إبداء الرأي في القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالمرأة، وتمثيل المرأة دوليًا وإنشاء مركز توثيق لأبحاثها، والتوعية عبر مؤتمرات ودورات تدريبية وإصدارات متنوعة (البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة)، وتتبلور جهود المجلس للتصدي لظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة، **فيما يلي:**

- إطلاق المجلس «لمكتب شكاوى المرأة» المعني بحل المشكلات والعقبات الاجتماعية والقانونية والنفسية التي تواجه المرأة المصرية، ومساعدتها على الحصول على حقوقها، من خلال مكاتبهم في الـ ٢٧ محافظة في أنحاء الجمهورية، وفي حالة جرائم العنف يحول المكتب البلاغات إلى النيابة العامة. (مكتب شكاوى المرأة)
- تنظيم المجلس القومي للمرأة للعديد من الندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى المشاركة مع الجهات المعنية لنشر التوعية ضد العنف الرقمي ضد المرأة، مثل ندوة «كيف يؤثر العنف السيبراني الممارس ضد النساء والفتيات على حياتهن؟» التي إطلاقها المجلس للتأكيد على خطورة العنف السيبراني ضد الفتيات والنساء وطرق التصدي له. (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٥)
- إطلاق حملة «اتكلمي» بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لرفع مستوى الوعي بالمخاطر الإلكترونية وطرق الاستخدام الآمن وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني، واستهدفت الحملة «اتكلمي»، النساء وشجعتهن على الإبلاغ من خلال آليات الإبلاغ الرسمية التابعة لوزارة الداخلية والنيابة العامة، كما لفتت الحملة الانتباه إلى قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الجديد رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، أو قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. (روبرتس، ٢٠٢٢)

٤. منظمات المجتمع المدني:

- قامت منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في التصدي للعنف الرقمي ضد المرأة، ويمكن بلورة جهود تلك المنظمات، فيما يلي:
- إطلاق منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة للعديد من المبادرات مثل «مبادرة التوعية ضد مخاطر العنف الرقمي» بكلية التمريض جامعة عين شمس، بالتعاون مع وحدة دعم المرأة ومناهضة العنف كنموذج لمنظمات المجتمع المدني . (جامعة عين شمس، ٢٠٢٤)
- إنتاج منظمات المجتمع المدني لمحتويات رقمية مثل الفيديوهات والبودكاست بهدف نشر معلومات حول كيفية التعامل مع هذه الجرائم وتوسيع نطاق الحماية الرقمية للمرأة.
- تنظيم العديد من منظمات المجتمع المدني لورش عمل تدريبية وتثقيفية حول الأمن السيبراني، والحقوق الرقمية، وكيفية التعامل مع العنف الرقمي، واستهداف الفئة النسائية، مع إشراك خبراء قانونيين وتقنيين لتوضيح الإطار القانوني وسبل الحماية. (مشروع تدوين لدراسات النوع الاجتماعي، ٢٠٢٣)

كما سيتضمن القسم الثالث للورقة تحليل الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة العنف الإلكتروني ضد النساء طرح أكثر شمولًا وتفصيلًا حول جهود منظمات المجتمع المدني.

٥. الأجهزة الأمنية:

يتكون الهيكل المؤسسي للأجهزة الأمنية من إدارة مباحث الإنترنت، والتي تتعقب الجرائم الإلكترونية عبر منصات التواصل، وتتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لحجب المواقع المسيئة، كما تتلقى بلاغات الابتزاز الإلكتروني عن طريق الخط الساخن ١٠٨، بجانب الوحدات المتخصصة مثل الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف، التي تعمل على تسهيل الإبلاغ وتوفير الدعم القانوني.

وفي هذا الصدد، يمكن رصد دور الأجهزة الأمنية في التصدي للعنف الرقمي ضد المرأة، فيما يلي:

- العمل على تطوير وتفعيل قوانين شاملة بهدف حماية خصوصية الضحايا وتجريم أشكال العنف الرقمي المختلفة.
- إنشاء وحدات متخصصة داخل وزارة الداخلية تتولى مسؤولية التعامل مع الجرائم الرقمية الموجهة ضد النساء، وتزويدها بالكوادر المؤهلة والتقنيات الحديثة.
- ستوفير برامج تدريبية لضباط الأمن، بالتركيز على أساليب التحقيق الرقمي الفعال، وآليات التعامل الحساس مع الضحايا، لضمان حماية حقوقهم وتقديم الدعم اللازم، مع تطوير آليات إبلاغ آمنة ومشفرة، تضمن سرية هوية الضحية، وتخصيص خطوط اتصال مباشرة للاستجابة السريعة وتوفير الدعم القانوني الفوري.

القسم الثاني:

السياق التحليلي للمشكلة

القسم الثاني: السياق التحليلي للمشكلة

أولا: نبذة عن محافظة القاهرة

تُعد محافظة القاهرة، عاصمة جمهورية مصر العربية، وواحدة من أكثر المدن تنوعًا ثقافيًّا وحضاريًّا؛ كما تُعتبر واحدة من أهم مراكز الحياة الدينية والثقافية والسياسية على مستوى العالم، ومن أكبر المدن في إفريقيا.

كما تتمتع بموقع استراتيجي مهم؛ حيث تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل، ويحدها من الشمال محافظة القليوبية، ومن الشرق والجنوب الظهير الصحراوي، ومن الغرب نهر النيل والجيزة، وتضم محافظة القاهرة العديد من المواقع الأثرية القديمة منها والحديثة، التي تعود إلى عصور تاريخية مختلفة، بما في ذلك الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية (الموقع الرسمي لمحافظة القاهرة د.ت)، وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة القاهرة حوالي ٣٠٨٥ كيلومترًا مربعًا، تُعدّ من أكثر المحافظات كثافة سكانية، وتنقسم إلى أربع مناطق رئيسية، تضم نحو ٣٨ حيًا حضريًّا، هي: المنطقة الشمالية (٨ أحياء)، والمنطقة الشرقية (٩ أحياء)، والمنطقة الغربية (٩ أحياء)، والمنطقة الجنوبية (١٢ حيًّا)، كما تضم المحافظة ثلاث مدن جديدة، هي: (القاهرة الجديدة، مدينة الشروق، ومدينة بدر)، وقد أُنشئت كجزء من برنامج التوسع العمراني الاستراتيجي. (المرجع السابق).

ثانيًا: الطبيعة السكانية لمحافظة القاهرة

تُعد محافظة القاهرة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في مصر، وفقًا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد سكانها ١٠,٤٢٨,٦٣٦ نسمة خلال يوليو ٢٠٢٥. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٥)

كما ترتفع معدلات الذكور في محافظة القاهرة مقارنًة بمعدلات الإناث؛ حيث بلغ عدد الذكور في محافظة القاهرة ٥,٣٤٩,٩٣٤ نسمة، بينما بلغ عدد الإناث ٥,٠٤٠,٣٠٤ نسمة من إجمالي عدد السكان وفقًا للتقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٥)

وتصل الكثافة السكانية في محافظة القاهرة إلى ٥,٦٦٨,٤ نسمة/كم^2 (في المناطق المأهولة فقط)، وتعد أعلى المعدلات عالميًّا، بسبب تركُّز السكان في ٦٨,٥٪ من مساحة المحافظة (١,٨٠٨ كم^2 من إجمالي ٢٦٣٨,٠٦ كم^2). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٤)

ثالثًا: التحديات التي تواجه النساء في محافظة القاهرة

تواجه النساء في نطاق محافظة القاهرة العديد من التحديات، خاصةً مع تنامي ظاهرة العنف الرقمي في أوقات الأزمات كجائحة كوفيد-١٩؛ حيث ارتفعت معدلات التحرش، والابتزاز الإلكتروني، ونشر المعلومات الشخصية دون إذن.

ويمكن بلورة أبرز هذه التحديات، فيما يلي:

١. تعمق الفجوة الرقمية بين النساء والرجال؛ حيث إن النساء أكثر عرضة للعنف الرقمي، كما يواجهن صعوبات في الوصول إلى الموارد والأدوات التي تحمي خصوصيتهن.

٢. تفرض القيود الاجتماعية والمراقبة المجتمعية على النساء والفتيات حاجزًا نفسيًّا يمنعهن من طلب الدعم؛ خوفًا من الوصم، خاصةً في المجتمعات التي تراقب سلوك المرأة بشدة على منصات التواصل.

٣. قلة الوعي بالثقافة الرقمية، مما يسهل على المعتدين استغلال الثغرات، في ظل نقص حملات التوعية والتدريب على الحماية الرقمية.

رابعًا: أبرز مؤشرات العنف الرقمي ضد المرأة في ضوء الدراسات السابقة

تبلورت أبرز أشكال العنف الإلكتروني ضد المرأة، في: التعليقات المسيئة أو العنصرية أو الفاحشة للمرأة على شبكة الإنترنت، كما يعتبر الابتزاز الإلكتروني من أكثر أشكال العنف الرقمي انتشارًا (المأمون، ٢٠٢٥)، وأضافت دراسة أخرى عدد من أشكال العنف الرقمي، وهي: الترهيب والابتزاز والتنمر (Tania Afrian Tonny & Faraha Nawaz, 2024)، كما أضافت دراسة أخرى أشكال أخرى للعنف الرقمي ضد المرأة وهي: الاتصالات المستمرة غير المرغوب فيها من خلال الاتصال أو الرسائل أو الإساءات اللفظية، وتمثلت أبرز الوسائل المستخدمة للعنف الرقمي ضد المرأة في: منصتي الفيس بوك وماسنجر (Digital Arabia Network, 2023).

قسمت العوامل التي ساعدت على انتشار العنف الرقمي ضد المرأة إلى عوامل اجتماعية، تمثلت في: ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وانتشار البطالة، وتأخر سن الزواج عند الشباب، وعدم الإبلاغ عن الجرائم. وعوامل ذاتية، تمثلت في: الثقة الزائدة في الآخرين، والاستخدام الخاطئ لمنصات التواصل الاجتماعي، وعدم خبرة بعض الفتيات بطباع ونوايا الآخرين، ورغبتهم في الارتباط والزواج. وعوامل أخرى مساعدة للجاني على ارتكاب العنف، تمثلت في: إشباع الميول الجنسية، والسعي إلى الربح المالي (المأمون، ٢٠٢٥) ، كما أضافت دراسة أخرى عدد من العوامل المرتبطة بالجاني، تمثلت في: قلة وضعف المساءلة، وسعي الجاني للتربح المالي، وهيمنة الرجال على تلك المنصات (Tania Afrian Tonny & Faraha Nawaz, 2024)، وأضافت عليها دراسة أخرى عوامل مثل: المستوى التعليمي ودرجة الوعي بالسلامة الرقمية وحماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية (المطيري، ٢٠٢٢)، كما أظهرت المؤشرات أن ٨٥٪ من النساء تعرضن لشكل من أي أشكال العنف الرقمي المتعددة، وذلك من أصل ٣٢٤ أنثى، وأن ما يقرب من ٦٤ ٪ تعرضن له ثلاث مرات أو أكثر، كما أن ما يقرب من ٥٣ ٪ من الضحايا تعرضن للاعتداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي و٤٣,٣ ٪

عبر الهواتف المحمولة. كما تبلورت ردود أفعال الضحايا على ما تعرضن له، في: تجاهل الجاني بنسبة ٣٢ ٪، والرد المباشر دون طلب أي مساعدة بنسبة ٢٤ ٪، وبلغت نسبة اللاتي طلبن الدعم من أسرهن ٢٥ ٪، و١٠,٥ ٪ من أصدقائهن، في حين لجأ ٤,٣٦ ٪ منهن فقط لإبلاغ السلطات بما تعرضن له (digitalarabia.network 2023).

وأضافت المؤشرات أن من الآثار الناجمة عن العنف الرقمي ضد المرأة: التفكك الاجتماعي والعزلة الاجتماعية والإهمال والتوتر العصبي وصولًا للتفكير في الانتحار (بلعباس، ٢٠٢٣) ، وأضافت إليها دراسة أخرى عددًا من الآثار التي تبلورت في: القلق والاكتئاب والاستبعاد الاجتماعي وضعف التحصيل الأكاديمي (Tania Afrian Tonny & Faraha Nawaz, 2024).

خامسًا: الفرص والإمكانات المتاحة للقضاء على العنف الإلكتروني ضد المرأة

يتميز المجتمع المصري بوجود العديد من الفرص والإمكانات الداعمة للحد من العنف الرقمي ضد المرأة، وتتبلور في جهود العديد من الجهات للحد من الظاهرة، تتمثل في: (التشريعات والقوانين – الاستراتيجية الوطنية – المرصد الوطني – وزارة الداخلية والأمن – مؤسسات التعليم العالي – الحملات التوعوية والإعلامية)، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر تفصيلًا، **فيما يلي:**

١. التشريعات والقوانين:

- صدرت العديد من القوانين المتعلقة بالتحرش الإلكتروني، واشتملت على عقوبات تصل للحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز الخمس سنوات، كما لا تقل الغرامة المادية عن مائتي ألف جنيه، ولا تزيد على ثلاثمائة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين (منتدى دراية، ٢٠٢٣).
- صدرت قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بهدف تعزيز الإطار القانوني لمكافحة العنف الرقمي، لا سيما فيما يتعلق بجرائم الابتزاز الإلكتروني وانتهاك الخصوصية.
- إتاحة تعديل المادتين (٢٥) و(٢٦) من القانون بهدف إتاحة بناء منظومة تشريعية أكثر شمولًا، تُراعي التطورات التكنولوجية الحديثة وتُعزز حماية المرأة من الجرائم الرقمية، عبر تجريم الأفعال المتعلقة بالتصوير والتسجيل غير المشروع، ونشر المعلومات أو الصور الشخصية دون إذن، وكذلك استخدام التقنيات الرقمية للإساءة أو التهديد أو المساس بسمعة الأفراد. (المرجع السابق)

٢. الاستراتيجية الوطنية: إطلاق الاستراتيجية الوطنية(٢٠١٥-٢٠٢٠) لمكافحة العنف ضد النساء بكافة أشكاله وصوره، من خلال أربع مراحل، هي: الوقاية، والحماية، والتدخلات والملاحقة القانونية. (المرجع السابق(

٣. وزارة الداخلية والأمن: تأسيس وحدات بأقسام الشرطة لمواجهة العنف ضد المرأة وتخصيص دوريات وغرف عمليات لتلقي شكاوى التحرش، ومن بينها التحرش الإلكتروني، بالإضافة إلى تخصيص دورات بأكاديمية الشرطة في مجال مكافحة جرائم العنف ضد النساء، وآليات الردع. (المرجع السابق)

٤. **مؤسسات التعليم العالي:** تأسيس وحدات مناهضة العنف ضد الفتيات بالجامعات المصرية لنشر الوعي بالأمان الرقمي وتعزيز الوقاية من العنف الإلكتروني بين الطالبات، بالإضافة إلى إتاحة الوحدات لإمكانية تطوير برامج دعم نفسي واجتماعي متخصصة للتعامل مع ضحايا العنف الرقمي داخل البيئة الجامعية، واشتملت على ٢٣ وحدة في الجامعات الحكومية و٣ وحدات في الجامعات الخاصة. (المرجع السابق)

٥. **الحملات التوعوية والإعلامية:** إطلاق عدد من الحملات للحد من ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة مثل: (حملة ما تسكتيش، وحملة اتكلمى.. احم نفسك وغيرك، وحملة السكة أمان)؛ لتدريب النساء على آليات الحماية الإلكترونية وتعزيز ثقافة الإبلاغ الرقمي من خلال وسائل إعلام تفاعلية ومرتبطة بالسياق المحلية (المرجع السابق).

٦. **المرصد الوطني:** أطلق مرصد المرأة المصرية لرصد وتحليل أنماط العنف الرقمي ضد النساء، من خلال ما يتيحه من بيانات دورية حول وضع المرأة وفجوة النوع الاجتماعي، وحصر القوانين ذات الصلة، وقياس مؤشرات التقدم في مجالات التمكين والحماية، وتسهم القاعدة المعرفية في توجيه السياسات العامة بشكل قائم على الأدلة، وتصميم تدخلات فعّالة تستجيب لمتغيرات الواقع الرقمي. (المرجع السابق)

القسم الثالث:

تحليل الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة العنف الإلكتروني ضد النساء

القسم الثالث: تحليل الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة العنف الإلكتروني ضد النساء

أولا: جهود القطاع الحكومي / الرسمي في التصدي للعنف الرقمي ضد المرأة

- تبنت الحكومة المصرية نهجًا شاملًا لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، من خلال إدماجه ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي أطلقها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع جهات شريكة، واشتملت الاستراتيجية على: حملات توعية مجتمعية، وندوات، ومبادرات تستهدف رفع وعي المواطنين بأشكال العنف الرقمي وسبل الوقاية منه، بجانب العمل على تقليل الفجوة الرقمية وتعزيز التمكين الرقمي للفتيات (UN Women, 2019).
- تمثلت أبرز المشروعات المعنية بمواجهة العنف الرقمي ضد المرأة، في: مشروع مدن آمنة أُطلق عام ٢٠١٢ بالتعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة–الدول العربية والمجلس القومي للمرأة، وتضمن تنفيذ تدريبات حول الأمن الرقمي، وتعليمات للاستخدام الآمن للإنترنت، وآليات الإبلاغ الرسمية، مما يعزز من تمكين المرأة رقميًّا بأمان (UN Women, 2019).
- تنظيم «هاكاثون التكنولوجيا لمناهضة العنف ضد المرأة» عام ٢٠٢١ من قبل المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة–الدول العربية، بهدف مواجهة التحرش والابتزاز الإلكتروني وانتهاك الخصوصية وتوفير الحماية الرقمية للمرأة (UN Women, 2021; National Council for Women, 2023).
- أنشأ الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف التابعة لمجلس الوزراء، لإتاحة التعامل العاجل مع حالات العنف الرقمي، لا سيما الابتزاز الإلكتروني، من خلال توفير مسار موحد وفعّال لتلقي الشكاوى وتسريع الاستجابة. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١)
- على الصعيد التشريعي، شهد عام ٢٠٢٠ إصدار قانون جديد لحماية هوية المبلّغات في قضايا العنف الجنسي، وتشجيعهن على الإبلاغ دون خوف من الوصم، وكاستجابة مباشرة للمطالبات في إطار حملة #أنا__أيضًا في مصر (Reuters, 2020).
- على صعيد التوعية الرقمية، إطلاق حملات بالتعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لترويج مفاهيم السلامة الرقمية، من خلال تقديم محتوى إرشادي للفتيات حول كيفية تأمين حساباتهن والتبليغ عن أي إساءة (UN Women, 2021).

كما قامت الحكومة المصرية بالعديد من الجهود التي تستند إلى توظيف التكنولوجيا ذاتها كوسيلة للحماية، من خلال ابتكار حلول استباقية تعزز الأمان الرقمي للنساء والفتيات، تمثلت تلك الجهود في:

- إطلاق منصات للإبلاغ الرقمي، حيث وفّرت الحكومة أدوات تكنولوجية تسهّل على الضحايا الوصول إلى العدالة.
- تخصيص المجلس القومي للمرأة خط ساخن رقم (١٥١١٥) لتلقي شكاوى العنف بجميع أنواعه بما في ذلك الإلكتروني.

- أتاحت النيابة العامة المصرية منصة إلكترونية لاستقبال البلاغات والشكاوى على مدار الساعة، مع مراعاة سرية بيانات المبلِّغات وتبسيط الإجراءات، بهدف تشجيع النساء على الإبلاغ الفوري عن وقائع التحرش أو الابتزاز الإلكتروني.
- إطلاق العديد من المبادرات بهدف بناء القدرات الرقمية وتعزيز الوعي بالأمن السيبراني، من بينها دورات تدريبية نظمتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع منظمات دولية، باستهداف رائدات الأعمال وصانعات المحتوى الرقمي، لتدريبهن على أساليب تأمين الحسابات وحماية البيانات.

- جارٍ العمل على دمج مفاهيم السلامة الرقمية ضمن المناهج التعليمية أو الحملات الإعلامية، بهدف ترسيخ وعيٍ مستدام لدى الأجيال الجديدة حول المخاطر الرقمية وأساليب الوقاية منها، بجانب استثمار أدوات الذكاء الاصطناعي في رصد وتتبع المحتوى العدائي أو التحريضي الموجَّه ضد النساء على منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث تسعى شركات التقنية الناشئة إلى تطوير برمجيات قادرة على فلترة أنماط السب الجنسي والتشهير، تمهيدًا للتبليغ عنها وحذفها قبل أن تتفاقم آثارها.
- سعت السلطات المصرية إلى مساءلة المنصات الرقمية العالمية عن المحتوى المسيء الموجه للنساء، من خلال مشاركتها في حوارات دولية، وعقد شراكات مع شركات دولية مثل الفيسبوك، ومنصة؛ بهدف تعزيز سياسات هذه المنصات في مكافحة الإساءة، وتحفيزها على الاستجابة السريعة للبلاغات المتعلقة بالعنف الرقمي ضد المرأة، كأداة للتمكين الرقمي للمرأة.

ثانيًا: جهود المؤسسات غير الحكومية في مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في مواجهة العنف الرقمي ضد المرأة، إذ برزت عدة جهود نوعية تجمع بين التوعية والتوثيق والدعم القانوني والتقني، يمكن رصدها فيما يلي:

- قامت منظمات نسوية محلية بتوظيف المنصات الرقمية كأداة فعّالة لكشف الجناة وتوثيق الاعتداءات، مثل مبادرة «شفت تحرش» التي بدأت بتوثيق حالات التحرش في الشوارع، ثم توسعت لتشمل أشكال العنف الرقمي كالتحرش عبر الإنترنت والتهديد بنشر الصور، وانتهت بالمطالبة بالتحرك الرسمي الفعال حيال هذه الانتهاكات (SMEX, 2022).
- بجانب إطلاق حملة "Assault Police" عام ٢٠٢٠ كمبادرة نسوية، استخدمت المنصات ذاتها التي قد تُستغل للإساءة لتصبح أدوات لمقاومة العنف وتمكين النساء، واعتمدت الحملة على جمع شهادات الناجيات، ونشرها لحشد التضامن المجتمعي وكسر الصمت، مما أسفر عن تحريك السلطات القضائية (SMEX, 2023).
- من ناحية الدعم القانوني، قام المركز المصري لحقوق المرأة بدور حيوي في تقديم المشورة والمرافقة القضائية للنساء المعرضات للابتزاز الرقمي، من خلال استقبال الشكاوى وتقديم الإرشاد القانوني المناسب. (المركز المصري لحقوق المرأة، ٢٠٢٣)
- على المستوى التقني، تم إطلاق «حملة سوبر وومن عيادة رقمية» لتوفير خدمات الحماية من الاختراق، وتأمين الحسابات، وتوثيق الأدلة الرقمية تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وحملة «سبيك أب» التي أُطلقت على شبكة الفيسبوك لتوفير مساحة آمنة للنساء لمشاركة تجاربهن، وقد أسهمت في كسر الصمت وتحفيز التفاعل والتبليغ، كما أُطلقت حملات توعوية أخرى لتنمية الوعي الرقمي لدى المرأة بمخاطر الفضاء الرقمي في ظل غياب الحماية الفعالة (SMEX, 2023).
- أسهم مشروع تدوين التابع لمؤسسة المرأة والذاكرة في دعم الدراسات النسوية والجندرية من خلال توفير موارد بحثية توثق أشكال العنف الرقمي، وتحليل تأثير الإعلام الرقمي على الصورة النمطية للمرأة وعلى فضاءاتها الشخصية (Tadwein, 2022).

ثالثًا: التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة

- عززت الحكومة المصرية تعاونها الدولي مع عدد من المنظمات الأممية والإقليمية من خلال الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال: تعاون المجلس القومي للمرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية – في إعداد دراسات تهدف إلى تعريف العنف الرقمي ووضع سياسات فعّالة لمكافحته (UN Women, 2023).

- كما أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر حملات توعوية محلية سلطت الضوء على أشكال العنف الإلكتروني المختلفة، وطرحت آليات للحماية والوقاية منه، وأسهمت هذه الشراكات في توفير موارد تقنية وتدريبية مهمة، مثل برامج لبناء قدرات الشرطة والقضاء في التعامل مع أدلة الجرائم الإلكترونية، مع مراعاة البعد النوعي وحساسية قضايا المرأة (UNFPA Egypt, 2022) .

- إضافة إلى دعم الحكومة المصرية للدول الداعمة للقرارات الدولية ذات الصلة؛ حيث صدقت في نوفمبر ٢٠١٩ على أول قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في البيئة الرقمية، من خلال تتبع الجرائم السيبرانية العابرة للحدود وتطوير أنظمة إحصائية دقيقة لرصد حجم هذه الانتهاكات.

القسم الرابع:

التحليل الرباعي (SWOT) لظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة

S
W
O
T

القسم الرابع: التحليل الرباعي (SWOT) لظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة

أولا: تحليل الظاهرة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة

يرتبط العنف الرقمي ضد المرأة المصرية بشكل متشابك مع أبعاد مختلفة من أهداف التنمية المستدامة، ويعوق تقدمها على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والسياسي، لذلك، فإن التصدي له عبر سياسات متكاملة (تشريعية، توعوية مؤسسية، وتمكينية)، **سيسهم بشكل مباشر في:**

- تعزيز العدالة والمساواة.
- تقوية المؤسسات وبناء الثقة بها.
- توسيع فرص المشاركة الاقتصادية والتعليمية.
- تحقيق بيئة آمنة تساعد المرأة على المشاركة الكاملة في التنمية المستدامة.

ويمكن بلورة ذلك بشكل أكثر تفصيلًا في إطار طرح الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وتوضيح مدى ترابط ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة بالأهداف الأممية، وآثارها، وآليات التعامل، **وذلك على النحو التالي:**

٥ المساواة بين الجنسين

الهدف ٥: المساواة بين الجنسين

- **معامل ارتباط الهدف بالظاهرة:**
  - يُمثل العنف الرقمي شكلًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ يُستخدم للسيطرة على المرأة وتقييد حريتها في التعبير والمشاركة.
  - يُضعف من ثقة النساء بأنفسهن، ويعوق مشاركتهن الكاملة في الحياة الرقمية والعامة.
- **التأثير في الهدف:**
  - يُبطئ من تقدم مؤشرات تمكين المرأة، مثل حرية الرأي الرقمي والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية، مما يُعطل جهود المساواة.
- **آليات التعامل:**
  - تعزيز الحماية القانونية والإجراءات المؤسسية لمكافحة العنف الرقمي وتوفير بيئة آمنة رقميًا.

الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة

■ **معامل ارتباط الهدف بالظاهرة:**

- يُضاعف العنف الرقمي أوجه عدم المساواة القائمة بسبب النوع الاجتماعي، خاصة لدى الفئات الأكثر ضعفًا (النساء الريفيات، ذوات الإعاقة، وصاحبات الخلفيات الاجتماعية المهمّشة).
- يمنع النساء من الاستفادة المتكافئة من الفضاء الرقمي مقارنة بالرجال.

■ **التأثير في الهدف:**

- يعوق الوصول المتساوي إلى التعليم الرقمي وفرص المشاركة المجتمعية والسياسية، ويعزز من التهميش الرقمي للمرأة.

■ **آليات التعامل:**

- وضع سياسات شاملة تضمن حماية حقوق النساء في الفضاء الرقمي، وتمكينهن من الوصول إلى العدالة.

الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية

■ **معامل ارتباط الهدف بالظاهرة:**

- يُظهر ضعف التشريعات وعدم فعالية مؤسسات إنفاذ القانون تجاه الجرائم الرقمية ضد المرأة حاجتها إلى إصلاحات مؤسسية شاملة.
- يؤدي ذلك إلى ضعف سيادة القانون وغياب المساءلة، ما يقلل من الثقة في مؤسسات الدولة.

■ **التأثير في الهدف:**

- يُعزز الإفلات من العقاب ثقافة الصمت والخوف من الإبلاغ، ويمنع تحقيق العدالة للضحايا، ما يتناقض مع أهداف تقوية المؤسسات القانونية وبناء الثقة بها.

■ **آليات التعامل:**

- تطوير الإطار التشريعي، وتدريب الكوادر القضائية والأمنية، وتفعيل وحدات مخصصة لتلقي البلاغات.

الهدف ٤: التعليم الجيد

- **معامل ارتباط الهدف بالظاهرة:**
  - يعوق انتشار العنف الرقمي استفادة النساء والفتيات من فرص التعليم الرقمي والتعلّم عن بُعد بسبب القلق من المضايقات أو الاختراق الرقمي.
  - ضعف الوعي الرقمي يزيد فرص تعرضهن للمخاطر على الإنترنت.
- **التأثير في الهدف:**
  - يُضعف من جودة التعليم وشموليته، خاصة أن جزءًا من مهارات القرن الـ ٢١ قائم على التمكين الرقمي للنساء والفتيات.
- **آليات التعامل:**
  - إدماج مفاهيم الأمن الرقمي ومكافحة الابتزاز داخل مناهج التعليم لرفع الوعي لدى النشء.

الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- **معامل ارتباط الهدف بالظاهرة:**
  - يمنع العنف الرقمي النساء من المشاركة الفعالة على المنصات الرقمية لأغراض مهنية، من تسويق المشروعات الصغيرة إلى العمل الحر عن بُعد.
  - يزيد انعدام الأمن الرقمي وبالتالي تقليل نسب النساء المشاركات بالاقتصاد الرقمي.
- **التأثير في الهدف:**
  - يُقلص مساهمة المرأة الاقتصادية، ويفوّت فرص الاستفادة من الطفرة التكنولوجية وسوق العمل الرقمي المزدهر، ما يعطل معدلات نمو الاقتصاد الرقمي.
- **آليات التعامل:**
  - دعم وتدريب النساء على المهارات الرقمية وتوفير بيئات عمل افتراضية آمنة، ما يزيد فرص مشاركتهن الاقتصادية.

ثانيًا: تحليل SWOT لتقييم واقع ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة في مصر بُناءً على تحديد نقاط الضعف، والقوة، والفرص، والتحديات

شكل رقم (١)

تحليل SWOT لتقييم واقع ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة في مصر

- ضعف البنية المؤسسية المتخصصة في معالجة البلاغات الرقمية.
- نقص الكوادر المؤهلة والمدربة على التحقيق الرقمي ودعم الضحايا.
- قلة التوعية القانونية والتقنية لدى النساء والفتيات حول وسائل الحماية.
- ضعف التواصل بين الجهات المعنية (الأمن، القضاء، المجتمع المدني).

- وجود إرادة سياسية متزايدة لمواجهة العنف الرقمي مثل (إطلاق مبادرات رسمية وقوانين جديدة).
- انتشار الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي، ما يسهّل الوصول إلى الضحايا وتقديم الدعم.
- خبرات أمنية وتقنية لدى بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

- التوجه الدولي والإقليمي لدعم حقوق المرأة ومكافحة العنف الرقمي يمكن الاستفادة منه في التمويل وبناء القدرات.
- تطوير تطبيقات ومنصات مخصصة للتوعية والحماية والإبلاغ بشكل سري.
- استثمار المبادرات التكنولوجية الناشئة ورواد الأعمال لدعم الابتكارات التقنية.
- دمج موضوع الأمن الرقمي داخل مناهج التعليم الأساسي والجامعي.

- تسارع وتيرة انتشار أشكال جديدة من العنف الرقمي بسبب التطور التكنولوجي المستمر.
- استمرار ثقافة الوصم الاجتماعي والخوف من الإبلاغ يمنع من التبليغ عن الجرائم.
- ضعف التشريعات أحيانًا أو عدم تطبيقها بفاعلية.
- عدم استدامة التمويل والدعم المؤسسي للمبادرات التوعوية والحماية.

القسم الخامس:

استعراض التجارب الدولية وبدائل السياسات للحد من العنف الإلكتروني ضد المرأة وفقًا لتحليل PESTEL لمقارنة البدائل المقترحة

Stop

القسم الخامس:

استعراض التجارب الدولية وبدائل السياسات للحد من العنف الإلكتروني ضد المرأة وفقًا لتحليل PESTEL لمقارنة البدائل المقترحة

التجربة الأولى: أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي

أنشئت المكسيك بوابة حكومية إلكترونية بهدف رفع مستوى الوعي بشأن التحرش الرقمي، كما خصصت بيرو منصة للإبلاغ عن حالات التحرش الإلكتروني تابعة لوزارة شؤون المرأة والفئات الضعيفة (Katya N. Vera Morales, N.D).

التجربة الثانية: المغرب

قامت المملكة المغربية بالعديد من المبادرات والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية كإطلاق اللجنة الوطنية لمراقبة، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما تقوم المديرية العامة للأمن الوطني باعتماد نظام اليقظة السيبرانية وتأهيل الكفاءات البشرية من خلال تعزيز وبناء القدرات المعرفية بتنظيم دورات مختلفة، وتخصيص أروقة للتحسيس بالجرائم السيبرانية استنادًا إلى تنظيم الأبواب المفتوحة للأمن الوطني. (وكالة المغرب العربي للأنباء، ٢٠٢٤)

التجربة الثالثة: أستراليا

برزت أستراليا كأحدى الدول الرائدة عالميًا في تطوير إطار مؤسسي وتشريعي متكامل لمواجهة العنف الرقمي، من خلال تأسيس مفوضية السلامة الإلكترونية (E- Safety Commissioner)، وتعد أول هيئة حكومية مستقلة في العالم تعني بمكافحة الأذى الرقمي بكافة أشكاله، لا سيما الموجه ضد النساء والفتيات؛ حيث تتمثل الأهداف الرئيسة للمفوضية في معالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف الرقمي، توفير الدعم الفني والنفسي للضحايا بالإضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الفضاء الرقمي، ومن أبرز المهام التي تضطلع بها المفوضية:

- **معالجة الشكاوى:** حيث توفر نظامًا إلكترونيًا لتقديم الشكاوى المتعلقة بالإيذاء الرقمي، كما تعمل بالتنسيق مع المنصات الكبرى مثل YouTube، twitter، Facebook لضمان إزالة المحتوى الضار خلال فترة زمنية محددة.
- **التوعية والتعليم:** تقدم المفوضية عددًا من البرامج التوعوية، مثل برنامج Women E- Safety بهدف تمكين النساء من حماية أنفسهن في البيئات الرقمية من خلال دورات تدريبية وأدلة تفاعلية.

كما عززت أستراليا هذه الخطوة بإصدار قانون السلامة على الإنترنت عام ٢٠٢١، لمنح المفوضية صلاحيات واسعة لتدخل في حالات الأذى الرقمي بما في ذلك المضايقات، والتنمر الإلكتروني، والمواد الجنسية غير القانونية، بالإضافة إلى تعزيز سبل الوقاية والتوعية المجتمعية؛ حيث فرض التزامات قانونية صارمة على منصات التواصل الاجتماعي، وشركات الاتصالات، والمواقع الإلكترونية، وإخضاعها للامتثال لإجراءات السلامة الرقمية، فلقد تضمن ذلك القانون، ما يلي:

- **توسيع نطاق الحماية:** ليشمل كافة الفئات العمرية، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والنساء، في نطاق البيئات التعليمية، أو المهنية، أو الاجتماعية.
- **نظام الشكاوى المركزي:** من خلال إتاحة آلية موحدة لتقديم الشكاوى حول المحتوى الضار، بما في ذلك حالات «الانتقام الإباحي»، والتهديدات، والمضايقات؛ مما يسهل على الضحايا الحصول على الدعم المباشر.

ومن ثم أسهم هذا القانون في تحسين الاستجابة للحالات الطارئة بشكل ملموس؛ حيث تمكنت المفوضية، وفقًا لتقاريرها، من القضاء على الآلاف من المواد الضارة خلال أقل من ٢٤ ساعة، وتقديم الدعم المباشر لآلاف المستخدمين.

في إطار رؤيتها الوقائية، أطلقت مفوضية السلامة الإلكترونية عددًا من البرامج التوعوية المصممة خصيصًا لتعزيز السلامة الرقمية وتمكين النساء والفتيات من التعامل بوعي مع التهديدات الرقمية، ومن أبرز هذه المبادرات:

- **برنامج E-Safety Women:** يهدف إلى تزويد النساء بالمعرفة والأدوات الرقمية لمساعدتهن على حماية أنفسهن من التحرش والابتزاز الرقمي، ويشمل البرنامج ورش عمل، وفيديوهات تعليمية، وأدلة تفاعلية لتأمين الحسابات ومواجهة التهديدات الإلكترونية .
- **الحملات التوعوية المجتمعية:** تنظم المفوضية حملات إعلامية مستمرة تستهدف الفئات الأكثر عُرضة للعنف الرقمي، وتركّز هذه الحملات على موضوعات، مثل: الأمان على وسائل التواصل، وحماية الخصوصية، وخطورة مشاركة المعلومات الشخصية مع الغرباء.
- **شراكات مع المدارس ومنظمات المجتمع المدني:** من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية والمنظمات الحقوقية، لنشر ثقافة الاستخدام الأمن والمسؤول للتكنولوجيا .

وقد أثبتت هذه البرامج فاعليتها، إذ تشير تقارير المفوضية إلى أن مئات الآلاف من النساء تفاعلن مع المحتوى التعليمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سواء عبر حضور ورش العمل أو تحميل الأدلة الرقمية، مما يعكس تأثيرًا ملموسًا في تعزيز الوعي المجتمعي.

بناءً على ما سلف ذكره، تُعد التجربة الأسترالية في التصدي للعنف الرقمي ضد النساء واحدة من أبرز النماذج العالمية، حيث نجحت في الدمج بين الإطار القانوني والمقاربات التوعوية متعددة المستويات، وأسهمت هذه السياسات في خلق بيئة رقمية أكثر أمنًا للنساء، مع تزايد ملحوظ في نسب التبليغ، وارتفاع وعي النساء بحقوقهن الرقمية ووسائل الحماية المتاحة لهن.

التجربة الرابعة: الإمارات

إطلاق سياسة وطنية لتعزيز جودة الحياة الرقمية من خلال حماية المستخدمين من العنف أو الأذى على وسائل التواصل الاجتماعي، كما قامت الجهات المعنية بالإشراف على التشريعات ذات الصلة، وتنفيذها على نحو مُعزز لحماية البيانات والبنية التحتية الرقمية في الدولة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة إدارة النفاذ للإنترنت، لمنع المحتوى الذي يتضمن اختراقًا للخصوصيات والنصب والاحتيال، أخيرًا إطلاق استراتيجية دبي للأمن الإلكتروني لحماية سرية البيانات. (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ٢٠٢٣)

سنت دولة الإمارات بعض القوانين التي تحفظ المرأة من الجرائم الإلكترونية مثل مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١، وقوانين أخرى بهدف الحفاظ على الخصوصية وسرية البيانات الشخصية مثل مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢١، ومرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١، وتوجد بعض القوانين التي ضمن دور النشاط الإعلامي في نشر الوعي عن خطورة الأذى السيبراني ضد المرأة، مثل: مرسوم بقانون اتحادي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٢٣. (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ٢٠٢٣) في إطار الإصلاح القانوني في الإمارات، صدر في عام ٢٠٢١ قانونان جديدان لمكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث يختص القانون رقم ٣٤ بمكافحة الشائعات والتشهير عبر الإنترنت، بينما يُعد القانون رقم ٣١ تحديثًا لقانون العقوبات، وتُجرّم المادة (٤٣) إهانة أو تشهير الآخرين عبر الوسائل التقنية، مع فرض عقوبات تشمل السجن أو غرامات مالية تتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ درهم (Salma Mena ,2024).

كما اهتمت الحكومة الإماراتية بشكل كبير ببرامج التوعية؛ حيث نفذت العديد من البرامج التثقيفية للنساء من أجل تعزيز الثقافة الأمنية الرقمية لديهن، ورفع الوعي بمخاطر العنف الإلكتروني، وسبل الحماية الذاتية، وآليات اللجوء إلى قنوات قانونية عند التعرض للتهديد أو الابتزاز، كما شملت برامج تدريبية ودورات ومواد إرشادية بجانب تقديم الدعم النفسي والاستشاري بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية. (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ٢٠٢٣)

كما قامت دولة الإمارات بإطلاق عدد من المبادرات بهدف تمكين وتأهيل قدرات المرأة للمشاركة في مجال الأمن السيبراني مثل مبادرة النبض السيبراني للمرأة والأسرة، ومبادرة قادة المستقبل في الأمن السيبراني، ومبادرة «القناص السيبراني» التي تهدف إلى تأهيل وتدريب النساء الإماراتيات على استخدام أحدث التقنيات في حماية الأنظمة الحيوية بالدولة، كما أسهم قطاع الاتصالات في العديد من الجهود لمكافحة العنف ضد المرأة، من خلال تطوير تقنيات متقدمة لرصد السلوكيات الرقمية السلبية التي تروّج أو تحفّز على العنف ضد النساء، مما يعكس التزامًا وطنيًا شاملًا لمعالجة هذه الظاهرة. (المرجع السابق)

كما عقدت دولة الإمارات العديد من الشراكات العالمية مع منظمات وهيئات غير حكومية لتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية تهدف إلى تعزيز المسؤولية الإلكترونية والسلوك الأخلاقي على الإنترنت، ومن بين هذه البرامج: «سلوك إيجابي على الإنترنت»، «أمان الإنترنت للأسرة»، «شباب بلا تحرش»، وتُجسّد هذه البرامج التزامًا حكوميًا لدولة الإمارات بهدف التصدي للعنف ضد المرأة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وترسيخ ثقافة الاستخدام الأمن والأخلاقي للتقنيات الرقمية بين مختلف فئات المجتمع. (المرجع السابق)

وعلى هذه الخلفية، أظهرت المؤشرات الوطنية نجاح تجربة الإمارات في التصدي للعنف الإلكتروني ضد المرأة؛ حيث إن حوالي ربع النساء الناشطات أبلغن عن تعرضهن للعنف الرقمي، كما سُجلت قضايا واقعية تؤكد فاعلية القانون 2024, (Salma Mena).

التجربة الخامسة: الأردن

انتهجت المملكة الأردنية الهاشمية نهجًا متكاملًا في مواجهة ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة، تمثل في إقامة وتحسين الإطار القانوني، وترقية البنية المؤسسية، وتنفيذ البرامج التوعوية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي.

فعلى المستوى التشريعي، أصدرت الأردن قانونًا لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ينص على تجريم أشكال العنف الرقمي ضد النساء، ومنها التحرش الإلكتروني، والتشهير، وانتهاك الخصوصية. (وكالة الأنباء الأردنية،٢٠٢٢)

وفي الإطار التطبيقي، أنشأت مديرية الأمن العام وحدة متخصصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، تتولى مهام الرصد والتحليل والاستجابة الفورية للحوادث الرقمية، خاصةً التي تستهدف النساء، وزودت تلك الوحدة بكوادر فنية ماهرة وأدوات تقنية حديثة لتمكينها من اتخاذ الإجراءات القانونية والوقائية اللازمة.

تُعدّ التجربة الأردنية في التصدي للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي نموذجًا إقليميًّا؛ حيث نجحت الأردن في بناء شراكات فعالة مع مؤسسات بحثية دولية ومجتمعية، مثل المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC) ومؤسسة SecDev؛ مما أسهم بشكل مباشر في تطوير برامج متكاملة تربط بين الإصلاح القانوني، والدعم النفسي، والتمكين الرقمي، ضمن رؤية شاملة تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

هذا النموذج فعال ليس فقط على مستوى تصميم السياسات، بل أيضًا من خلال الانفتاح على شبكات التعاون الإقليمي والدولي التي أتاحت إمكانية الوصول لخبرات وكوادر متخصصة.

كما أن التقدم الذي حققته الأردن في إدماج قضايا العنف الرقمي ضد المرأة ضمن خططها الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وخطة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، يُبرز أهمية وجود أطر مؤسسية مرنة تستجيب لتحديات العنف الرقمي بشكل مباشر.

إن تبادل الخبرات مع الجانب الأردني يمكن أن يساعد مصر في سد فجوات واضحة، سواء على مستوى المعرفة التطبيقية، أو الكفاءات الفنية، أو بناء آليات شاملة للحماية وتأهيل النساء في إطار الفضاء الرقمي، خاصةً أن الأطر القانونية في غالبية دول المنطقة تفتقر إلى المنهجيات الجندرية في معالجة جرائم الإنترنت، من خلال الاستثمار في مراكز البحوث، والتعليم، والشراكات مع المنظمات الدولية الداعمة لحقوق المرأة في البيئة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار، يضطلع المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC) بدور محوري في دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الرقمية وتمكين النساء والفتيات في الفضاء السيبراني، من خلال تمويل مبادرات بحثية ومجتمعية تركز على بناء بيئات آمنة وعادلة للناجيات من العنف الإلكتروني (IDRC ،2023)، ومن ضمن مشروعات المركز، مشروع «تعزيز القدرة على الصمود للنساء الناجيات من العنف القائم على التكنولوجيا»، الذي يهدف إلى خلق بيئة شاملة وداعمة من خلال الجمع بين الإصلاح القانوني، وبرامج التوعية الرقمية، والدعم النفسي والاجتماعي، مع التركيز على سد الثغرات المعرفية وبناء قدرات المؤسسات المحلية للتعامل بفعالية مع هذه التحديات (SecDev Foundation,2024).

التجربة السادسة: فنلندا

تُعد فنلندا من الدول الرائدة عالميًا في إدماج المهارات الرقمية والتربية الإعلامية ضمن مناهج التعليم الأساسي والثانوي، ضمن سياسة وطنية شاملة تهدف إلى بناء جيل واعٍ رقميًا ومحصَّن ضد مخاطر الإنترنت والتضليل الإعلامي. فقد شهد عام ٢٠١٣ دمج مفاهيم التربية الرقمية في المنهج الفنلندي، وتعزيزها لاحقًا في السياسة الوطنية لترقية الإعلام بالتعاون مع المعهد السمعي-البصري الوطني (EAVI, 2025).

تناولت هذه المناهج موضوعات متنوعة تتدرج من تعليم الأطفال أساسيات التعامل مع الإعلام الرقمي، وصولًا إلى تحليل الأخبار الزائفة، والدعاية، وخطاب الكراهية في المراحل العليا. (Safer Internet Centre Finland, 2024).

كما اهتمت فنلندا بشكل خاص بحماية الفتيات من العنف الرقمي من خلال إطلاق ورش عمل، وبرامج مدرسية بالتعاون مع منظمات غير حكومية مثل Save the Children Finland ورابطة مانرهايم لرعاية الطفل، ركزت هذه البرامج على تمكين الفتيات من الإبلاغ عن التحرش، واستخدام أدوات الحظر، وتوثيق الانتهاكات الرقمية. (European Commission, 2024).

بجانب توفير وزارة التعليم الفنلندية ومعهد KAVI مواد تدريبية وورش عمل مهنية مستمرة للمعلمين والمعلمات حول الكشف المبكر عن العنف الرقمي، وأساليب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب/ الطالبات المتضررين (Faktabaari EDU).

وقد أسهمت هذه الجهود في تصدر فنلندا الصدارة في المؤشرات الأوروبية المعنية بالتربية الإعلامية منذ عام ٢٠١٧.

التجربة السابعة: ألمانيا

برزت تحصل النساء المتضررات من العنف بشتى أنواعه في ألمانيا على المساعدة والدعم والمشورة، وذلك من قبل مراكز استشارات متخصصة في تقديم خدمات الدعم النفسي للناجيات من العنف وبيوت النساء ومكاتب لدعم للضحايا وهواتف طوارئ لحالات العنف، وعند الرغبة يتم تقديم المشورة بشكل سري ودون الإفصاح عن المعلومات الشخصية.

وإذا كان من المخطط مستقبلًا لدى الناجية من العنف تقديم شكوى جنائية، فيتوفر أمامها فرصة الحصول على دعم قانوني، كما تمكن هذه المراكز المتخصصة المرأة أيضًا من تقديم البلاغ لدى المسؤولين المعنيين ضد شخص ما لاحقًا.

ولا تقتصر خدمات مراكز الاستشارات على هذا فحسب، فأثناء الاستجواب يمكن أيضًا أن يرافق الضحية شخصية موثوق بها، وهو الأمر الذي يجب تقديم طلب مسبق له، وبإمكان النساء المتضررات أيضًا استعمال حق بالحصول على المرافقة النفسية مع ضمان عدم التأثير في العملية القضائية، يقمن بدعم الضحايا لمعالجة الآثار المترتبة على الإجراءات في مختلف مراحلها.

بدائل السياسات والمقترحات:

البديل الأول: إنشاء وحدة شرطية وطنية متخصصة لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة

في ضوء التجربة الأردنية في مواجهة العنف الرقمي ضد المرأة، يبرز بديل إنشاء وحدة شرطية متخصصة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء داخل مديرية الأمن العام.

ما يميز النموذج الأردني عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. **وجود جهة شرطية مركزية متخصصة ومتكاملة:** في الأردن تم تأسيس وحدة خاصة داخل الأمن العام تعنى فقط بجرائم العنف الرقمي ضد النساء؛ ما يمنحها تركيزًا مؤسسيًّا واضحًا وموارد مخصصة وخبرات فنية متراكمة. بينما في مصر لا توجد وحدة شرطية وطنية متخصصة بهذا الشكل حتى الآن، وغالبًا ما تتولى إدارات مختلفة مثل (مباحث الإنترنت) قضايا الجرائم الإلكترونية ضمن مهام أوسع.

٢. **منهجية الدعم والحماية المتكاملة للضحايا:** في النموذج الأردني، تعمل الوحدة على التعامل مع الضحية منذ تقديم البلاغ وحتى المتابعة النفسية والاجتماعية والقانونية بالتنسيق مع جهات أخرى مثل (منظمات المجتمع المدني ووحدات حماية الأسرة). ذلك يضمن تجربة أكثر أمانًا وخصوصية للنساء المتضررات من العنف الرقمي.

٣. **وجود بروتوكولات واضحة وسرعة استجابة:** الوحدة المتخصصة في الأردن طوّرت بروتوكولات سريعة ومبسطة لاستقبال الشكاوى والتحقيق فيها، مع موظفين مؤهلين للتعامل بحساسية وخصوصية مع قضايا النساء.

٤. **بناء القدرات والتدريب المستمر:** يتميز النموذج الأردني بالتدريب المتخصص والمستمر لعناصر الوحدة على الجوانب التقنية والقانونية والاجتماعية ذات العلاقة بالمرأة.

٥. **رفع وعي المجتمع وتعزيز الثقة بالمؤسسات:** وجود وحدة وطنية معلن عنها ومعروفة لدى الجمهور الأردني يزيد وعي النساء بوجود جهة مختصة لهن، ويعزز ثقتهن بالإبلاغ. في مصر، بسبب غياب وحدة متخصصة معلن عنها، ما زال كثير من النساء يترددن بسبب ضعف المعرفة أو الخوف من التعامل مع جهات أمنية عامة.

بُناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن البديل الأردني يتميز بوجود كيان شرطي متخصص وواضح الاختصاص، مُدرّب ومكرّس لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

آليات تطبيق البديل على المجتمع المصري:

يقوم هذا البديل على تأسيس وحدة أمنية تابعة لوزارة الداخلية، تُعنى بالتعامل مع الجرائم الرقمية الموجّهة ضد النساء، كحالات التهديد، والابتزاز، والتشهير، والتحرش عبر الإنترنت، وتتكون الوحدة من هيكل تنظيمي مستقل يضم كوادر مدربة تشمل محققين في الجرائم الإلكترونية بخلفية في قضايا النوع الاجتماعي، وفنيين في تحليل البيانات الرقمية، بالإضافة إلى عناصر دعم نفسي واجتماعي لضحايا العنف الرقمي، كما تُجهَّز الوحدة ببنية تقنية متقدمة تتيح لها تلقي البلاغات عبر منصات إلكترونية آمنة، وتتبُّع المحتوى الضار وتحليله بشكل فوري، ويمكن تطبيق هذا البديل من خلال ثلاث مراحل متكاملة:

- **المرحلة الأولى:** إصدار قرار رسمي من وزارة الداخلية بإنشاء الوحدة، وتخصيص ميزانية مستقلة لتمويلها، بجانب بناء شراكات مع منظمات دولية داعمة للأمن الرقمي.
- **المرحلة الثانية:** تطوير بنية تحتية إلكترونية متقدمة تتكامل مع الجهات القضائية مثل: النيابة العامة، والمجلس القومي للمرأة، لتسريع آليات الاستجابة والمتابعة القانونية.
- **المرحلة الثالثة:** إطلاق حملات توعية رقمية لتعريف النساء بدور الوحدة وآليات الإبلاغ، مع تنظيم تدريبات مشتركة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني لتعزيز التعاون الفعّال، وتمتد صلاحيات الوحدة على المستوى الوطني من خلال مكاتب فرعية في المحافظات، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للعنف مثل الناشطات والصحفيات والمؤثرات، ومن المتوقع أن يسهم هذا البديل في رفع معدلات الإبلاغ، وتعزيز ثقة النساء بالجهاز الأمني، والحد من الإفلات من العقاب، مما يجعله أداة محورية في بناء منظومة وطنية لحماية المرأة في الفضاء الرقمي.

جدول رقم (١)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **الاختصاصية والتخصص:** وجود وحدة شرطية مكرّسة ومؤهلة يمنحها القدرة على التعامل المهني والحساس مع قضايا العنف الرقمي ضد المرأة.	■ **العبء المؤسسي والإداري:** إنشاء وحدة جديدة يتطلب مخصصات مالية وبشرية إضافية، ما قد يشكل تحديًا أمام الأجهزة الأمنية.
■ **رفع كفاءة الاستجابة:** تركيز الوحدة على هذا النوع من الجرائم يزيد سرعة الاستجابة وجودة التحقيق والمتابعة.	■ **محدودية الموارد والخبرات:** من الصعب ضمان وجود كوادر مؤهلة من البداية، ما يتطلب استثمارًا كبيرًا في التدريب ونقل الخبرات.
■ **تعزيز ثقة النساء بالنظام الأمني:** وجود جهة معلنة ومخصصة يعزز من اطمئنان الضحايا، ويشجعهن على الإبلاغ عن الجرائم التي غالبًا ما يُحجمن عن الإبلاغ عنها.	■ **احتمالية البطء في الإجراءات التأسيسية:** بناء وحدة شرطية وطنية متخصصة وإقرار صلاحياتها القانونية والإدارية قد يستغرق وقتًا طويلًا.
■ **بناء شراكات مؤسسية وشبكية:** الوحدة تسهِّل التنسيق مع الجهات ذات الصلة (النيابة، المجتمع المدني، مؤسسات الدعم النفسي والاجتماعي)، ما يمنح الضحية دعمًا متكاملًا.	■ **الحاجة إلى تحديث التشريعات:** الوحدة لن تحقق أهدافها بشكل كامل إذا لم يصاحبها إطار تشريعي يدعم صلاحياتها ويوضح أدوارها.
■ **فرصة لرفع الوعي والتدريب المستمر:** من خلال وجود وحدة رسمية، يمكن وضع برامج مستدامة للتدريب، والتوعية الإعلامية، وتعزيز الوقاية لدى الجمهور.	■ **إمكانية التداخل أو التكرار:** من الممكن أن يحدث ازدواجية أو تنازع اختصاصات مع إدارات الأمن السيبراني أو وحدات الشرطة الأخرى إذا لم تُحدد المهام بدقة.

البديل الثاني: إنشاء شبكة إقليمية لتبادل الخبرات في مواجهة العنف الرقمي

يهدف البديل إلى إطلاق شبكة عربية تُعنى بالسلامة الرقمية للنساء، لتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين الدول العربية، مع الأردن وتونس، وتطوير آليات فعالة للتصدي للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. **الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والإقليمية:** الشبكة تتيح لمصر الاستفادة من النجاحات التي حققتها الدول الأخرى، خاصة الأردن وتونس، من حيث التشريعات أو الحملات التوعوية أو تقنيات الرصد الرقمي.

٢. **تعزيز قدرات الكوادر المصرية من خلال التدريب المشترك:** المشاركة الإقليمية توفر فرصًا لبناء قدرات الكوادر الأمنية والقضائية والمجتمعية المصرية من خلال ورش عمل إقليمية وتدريبات ومؤتمرات ومبادرات تبادل ميداني.

٣. **تحقيق تكامل أعمق في الرصد والمتابعة:** على المستوى المصري، لا تزال جهود الرصد والمتابعة مقتصرة على الأجهزة المحلية. من خلال شبكة إقليمية، ويُمكن تبادل البيانات والخبرات وأدوات الرصد الرقمي بين الدول، ما يُعزز من قدرة مصر على التعامل مع الجرائم العابرة للحدود.

٤. **دور أقوى لمنظمات المجتمع المدني والإعلام الإقليمي:** الشبكة تفتح المجال للمنظمات النسوية والمجتمع المدني والإعلام الرقمي الإقليمي للمساهمة بأفكارها وتجاربها، وهو بُعد أحيانًا أقل تركيزًا عليه داخليًا.

٥. **تعزيز صورة مصر على المستوى الدولي والإقليمي:** انخراط مصر ضمن مبادرة إقليمية يُظهر التزامها بالتصدي للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي وحرصها على التعاون، ما يدعم صورتها ومصداقيتها أمام الجهات الدولية والإقليمية.

بُناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن هذا البديل يتميز بأنه لا يقتصر على الجهود الداخلية، بل يعتمد على إطار إقليمي أوسع يُعزز التعاون وتبادل الخبرات والأدوات والحلول بين الدول العربية، ما يمنح مصر ميزة نوعية وفاعلية مضاعفة لمواجهة ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة.

جدول رقم (٢)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات:** يتيح تبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول العربية، ما يُسرّع تطوير سياسات فعّالة ومُختبرة.	■ **الاعتماد على التزام الدول الأخرى:** نجاح الشبكة يتوقف على جدّية والتزام جميع الأطراف، وأي تقصير من دولة عضو قد يُضعف الشبكة ككل.
■ **رفع الكفاءة وبناء القدرات:** يوفر فرصًا للتدريب المشترك وورش العمل الإقليمية، ما يُحسّن من مهارات الكوادر الأمنية، والقضائية، والإعلامية، والمجتمعية.	■ **تعقيد آليات التنسيق والإدارة:** طبيعة الشبكة الإقليمية تتطلب جهودًا مستمرة لإدارة الاجتماعات والتنسيق وتوحيد الرؤى بين دول مختلفة.
■ **دعم جهود الرصد والمتابعة عبر الحدود:** يُسهل تتبع الجرائم الرقمية التي تتجاوز الحدود الوطنية من خلال آليات تعاون وتنسيق مستمرة.	■ **اختلاف التشريعات والثقافات القانونية:** وجود فروق كبيرة بين الدول العربية من حيث القوانين والبيئات الثقافية قد يُعقّد الاتفاق على مبادئ موحدة.
■ **تعزيز قوة الضغط الإقليمي من أجل إصلاح السياسات:** التكتل الإقليمي يمنح الدول قدرة تفاوضية أقوى، ويدعم تطوير أطر قانونية موحدة ومُلزمة.	■ **الحاجة إلى موارد مستدامة للتمويل:** الشبكة تتطلب مخصصات مالية وبشرية على مدار العام لضمان استمرار الأنشطة، وهو ما قد يشكل عبئًا ماليًا على بعض الدول.
■ **تحسين صورة مصر إقليميًا ودوليًا:** المشاركة النشطة تعزز سمعة مصر كمبادر إقليمي يدعم حقوق المرأة والحماية من العنف الرقمي.	■ **بطء الاستجابة العملية:** نظرًا لكثرة الأطراف والإجراءات البيروقراطية الإقليمية، قد يكون تنفيذ المبادرات بطيئًا مقارنة بالمشروعات الوطنية.

البديل الثالث: إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية

إدراج مفاهيم التربية الرقمية في المناهج التعليمية كما في تجربة فنلندا بدءًا من المرحلة الإعدادية، لتعليم الطلاب كيفية حماية الخصوصية، والتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، والتصدي للتنمر والتحرش الإلكتروني.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. **الاستباقية في مواجهة الظواهر السلبية:** تجربة فنلندا تركّز على بناء وعي مبكر لدى الطلاب بدءًا من المرحلة الإعدادية.

٢. **محتوى تربوي مدمج وممنهج:**

- في فنلندا، التربية الرقمية جزء أساسي من المناهج الوطنية.
- أما في مصر، فالمناهج حتى الآن لا تخصص محتوى منظمًا أو إلزاميًا موجهًا للحماية الرقمية، باستثناء بعض المبادرات المتفرقة أو الأنشطة الاختيارية.

٣. **التركيز على المهارات النقدية والمواطنة الرقمية:**

- يدرّب النظام الفنلندي الطلاب على التحقق من المصادر الإعلامية ومكافحة الأخبار الكاذبة وممارسة سلوك رقمي إيجابي.
- بينما ما زالت المناهج المصرية التقليدية تفتقر إلى مثل هذه المهارات بشكل منهجي ومتكامل.

٤. **إدماج الثقافة الرقمية داخل السياق المدرسي بالكامل:**

- فنلندا تُشرك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب والإدارة المدرسية لتحقيق بيئة تربوية داعمة.
- في مصر، تظل التدخلات مجزّأة أو مقتصرة على مبادرات قصيرة المدى وليست سياسة تربوية متكاملة.

٥. **منهجية قائمة على المهارات العملية والتفاعلية:**

- تستخدم فنلندا أنشطة عملية ومشروعات تفاعلية تساعد الطالب على تطبيق المهارات الرقمية واقعيًا.
- بالمقابل، لا تزال مناهج مصر تميل إلى التلقين والحفظ، مع نقص في تطبيقات عملية ملموسة على أرض الواقع.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن البديل المستلهم من فنلندا يتفوق على النموذج المصري من حيث كونه استباقيًا وشاملًا ومبنيًا على المهارات التطبيقية. فهو يُعزز لدى الطالب المصري قدراته على استخدام العالم الرقمي بأمان ومسؤولية، بينما يفتقد السياق المصري الحالي إلى هذا الدمج المؤسسي المتكامل منذ مراحل التعليم المبكرة.

جدول رقم (٣)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **الوقاية الاستباقية من العنف الرقمي:** توعية الطلاب مبكرًا يُقلل من تعرضهم أو ممارستهم للعنف الرقمي مستقبلًا.	■ **الحاجة إلى تطوير مناهج وتدريب المعلمين:** يتطلب ذلك إعداد محتوى تربوي متخصص وتأهيل المعلمين، ما يحتاج إلى وقت وجهد وتمويل.
■ **تنمية المهارات الرقمية والنقدية:** تساعد على بناء قدرات الطلاب على التحقق من الأخبار والمصادر، والتفكير النقدي تجاه المحتوى الرقمي.	■ **احتمال ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المدارس:** عدم توفر الأجهزة أو الاتصال بالإنترنت في بعض المدارس يعوق تطبيق التربية الرقمية بكفاءة.
■ **تعزيز سلوكيات إيجابية ومسؤولة على الإنترنت:** تُغرس قيم المواطنة الرقمية والأخلاقيات منذ سنّ مبكر.	■ **صعوبة المتابعة والتقييم:** قياس مدى تأثير التربية الرقمية على سلوك الطلاب ليس سهلًا، ويتطلب أدوات تقييم مستمرة ومرنة.
■ **أثر مستدام وطويل الأمد:** التربية الرقمية عملية تراكمية؛ كلما بدأنا مبكرًا، كان الأثر أعمق وأطول أمدًا.	■ **مقاومة محتملة من بعض أولياء الأمور أو المعلمين التقليديين:** قد يرى البعض أن هذه المناهج عبء إضافي أو أمر ثانوي مقارنة بالمناهج التقليدية.
■ **مواءمة التعليم مع متطلبات العصر الرقمي:** تجعل المناهج أكثر حداثة وملاءمة لاحتياجات الطلاب في ظل الثورة التكنولوجية.	■ **الحاجة إلى تحديث مستمر للمحتوى:** بسبب التطور السريع للتكنولوجيا، سيتطلب ذلك مراجعة وتحديثًا دوريًا للمناهج؛ ما يزيد التكلفة الإدارية والبشرية.

البديل الرابع : تقديم الدعم النفسي للناجيات من العنف الرقمي

من جهة مراكز متخصصة في تقديم الدعم النفسي الأنسب لاحتياج حالات العنف الرقمي من بين الخدمات الأساسية والمركزة والمتخصصة، وذلك من خلال أطباء وأخصائيين ومعالجين نفسيين، معنيين باستقبال الحالات سواء كان في مقار الدعم النفسي المخصصة أو عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. وجود مراكز دعم نفسي متخصصة ومتكاملة:

- في ألمانيا توجد مراكز مهنية مخصصة لاستقبال الناجيات من العنف الرقمي، بها فرق من أطباء وأخصائيين نفسيين مدربين على التعامل مع هذا النوع من القضايا.
- أما في مصر، فالدعم النفسي لا يزال محدودًا ومشتتًا، وغالبًا ما يُقدَّم بشكل فردي من جمعيات المجتمع المدني أو كمبادرات غير رسمية، وليس ضمن شبكة مؤسسية وطنية.

٢. خدمات متاحة حضوريًا وعن بُعد:

- يُتاح الدعم في ألمانيا سواء بالحضور الشخصي أو عبر الوسائل التكنولوجية مثل (تطبيقات الدعم أو الاستشارات أونلاين)، ما يُسهّل الوصول إليه.
- بينما في مصر لا توجد بنية تحتية متكاملة لدعم الصحة النفسية الرقمي تحديدًا، ما يجعل الوصول صعبًا خاصة في المناطق النائية.

٣. منهجية علمية مبنية على احتياجات الناجيات:

- الدعم في ألمانيا يُصمَّم بناءً على بروتوكولات علمية واحتياجات كل حالة على حدة، مع متابعة طويلة الأمد.
- في مصر، الدعم النفسي للناجيات من العنف الرقمي لا يُعطى أولوية مماثلة بسبب قلة التخصص وضعف الإمكانات، وعدم وجود بروتوكولات موحدة.

٤. ضمان السرية والخصوصية:

- المراكز الألمانية تضمن أقصى قدر من السرية والأمان الرقمي؛ ما يشجّع النساء على طلب الدعم.
- بينما في مصر، كثير من النساء لا يلجأن إلى الدعم خوفًا من التشهير أو ضعف السرية.

٥. إدماج الدعم ضمن النظام الصحي والاجتماعي الرسمي:

- الدعم النفسي للناجيات من العنف الرقمي جزء من السياسات الصحية والاجتماعية الرسمية في ألمانيا، وتُخصص له ميزانيات دائمة.
- أما في مصر فلا يزال الموضوع يُعتمد غالبًا على جهود مبادرات أو جهات أهلية مؤقتة، وليس على إطار مؤسسي وطني متكامل.

بُناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن البديل المستوحى من ألمانيا يُقدم خدمة متخصصة وشاملة ومؤسسية للناجيات من العنف الرقمي، تراعي السرية والمتابعة والاحتياجات النفسية الفردية، وهو ما يفتقده السياق المصري الذي لا يزال بحاجة إلى مؤسسية وتنظيم وتخصيص موارد مستدامة لدعم الصحة النفسية للناجيات من العنف الرقمي.

جدول رقم (٤)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **دعم نفسي متخصص ومهني:** الاستعانة بأطباء وأخصائيين نفسيين مؤهلين للتعامل مع قضايا العنف الرقمي، ما يضمن جودة الرعاية.	■ **ارتفاع التكلفة المالية والبشرية:** إنشاء مراكز متخصصة وتوظيف خبراء مؤهلين يتطلب ميزانية ضخمة وموارد مستمرة.
■ **سهولة الوصول إلى الخدمة:** إتاحة الدعم حضوريًّا أو أونلاين يساعد على الوصول إلى شريحة واسعة من النساء، حتى في المناطق النائية.	■ **الحاجة إلى بنية تحتية قوية:** يتطلب نجاح هذا البديل تجهيز مراكز وأدوات رقمية وتدريبًا مستمرًا للكوادر، ما قد يكون تحديًا خاصة في المناطق الريفية.
■ **الحفاظ على السرية والخصوصية:** وجود بروتوكولات صارمة لحماية هوية الضحايا يشجع على الإبلاغ وطلب الدعم.	■ **ضعف الوعي والثقافة المجتمعية:** قد تتردد بعض الناجيات بسبب وصمة طلب الدعم النفسي، خاصة في المجتمعات التقليدية.
■ **نهج فردي ومراعاة الاحتياجات الخاصة:** يتم تصميم الدعم بحسب حالة كل ناجية واحتياجاتها النفسية والاجتماعية.	■ **احتمال بطء الوصول إلى جميع الفئات:** رغم التخصصية، قد يكون الوصول إلى الخدمة محدودًا إذا لم يتم تعميم المراكز على مستوى المحافظات والأقاليم.
■ **استدامة الخدمة وجعلها مؤسسية:** دعم الصحة النفسية جزء من النظام الصحي والاجتماعي الرسمي، ما يوفر استدامة مالية وإدارية.	■ **الحاجة إلى متابعة وتقييم مستمر:** يتطلب ضمان الجودة متابعة وتقييمًا مستمرًا للخدمات المُقدّمة، ما يزيد الأعباء الإدارية.
■ **دور وقائي وتثقيفي:** المراكز يمكن أن تُسهم في التوعية وتدريب الكوادر، ما يُعزز من قدرات المجتمع على مواجهة العنف الرقمي.	

البديل الخامس: إنشاء وحدة مستقلة للسلامة الرقمية

وتطوير منظومة متكاملة تجمع بين التشريعات الحديثة، والمؤسسات المتخصصة، والتوعية المجتمعية.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. **وجود جهة وطنية مستقلة ومختصة بالسلامة الرقمية:**

- في أستراليا توجد وحدة حكومية مستقلة مثل الـ (e-Safety Commissioner) مكلّفة حصريًا بضمان الأمن الرقمي، بينما في مصر لا يوجد جهة وطنية موحدة ومستقلة بهذا المستوى من التخصص.

٢. **إطار قانوني متكامل وحديث:**

- أستراليا تبني سياساتها على قوانين وتشريعات متخصصة وشاملة يتم تحديثها باستمرار لمواكبة التطور الرقمي.
- أما في مصر، فلا تزال التشريعات المتعلقة بالعنف الرقمي مدمجة ضمن قوانين أوسع مثل (مكافحة جرائم تقنية المعلومات)، وتحتاج إلى تطوير لمواكبة التحديات المستجدة.

٣. **شراكة مؤسسية واسعة النطاق:**

- يشمل النموذج الأسترالي تعاونًا بين جهات حكومية ومجتمع مدني وشركات التكنولوجيا والقطاع الخاص ومؤسسات تعليمية .
- بينما في مصر، لا تزال هذه الشراكات محدودة ومجزّأة وتحتاج إلى تعزيز التنسيق المؤسسي.

٤. **استراتيجية وقائية شاملة ومستمرة:**

- أستراليا تركّز على التوعية الرقمية ومهارات الأمن الرقمي داخل المدارس والمجتمع، وعلى مدار العام، وليس من خلال حملات مؤقتة فقط.
- بالمقارنة، الجهود المصرية حاليًا ما زالت في مراحلها الأولى وتفتقر إلى خطة قومية مستدامة موجهة لمختلف الفئات العمرية.

٥. **آلية دعم ومتابعة متخصصة للضحايا:**

- تقدم أستراليا خطوطًا ساخنة، وخدمات نفسية، وأدوات رقمية رسمية لمساعدة المتضررين من العنف الرقمي بشكل ميسّر وواضح.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن البديل المستوحى من أستراليا يتميز بشمولية النهج (وحدة وطنية مستقلة، وتشريعات متطورة، وشراكات واسعة، وبرامج توعوية مستدامة).

جدول رقم (٥)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **جهة وطنية موحدة ومستقلة:** وجود وحدة مستقلة يمنحها صلاحيات واسعة ووضوحًا مؤسسيًا يُسهِّل التعامل السريع والحازم مع قضايا العنف الرقمي.	■ **تكاليف تأسيس وتشغيل مرتفعة:** يتطلب إنشاء وحدة مستقلة وتطوير منظومة متكاملة موارد مالية وبشرية كبيرة قد تُشكِّل عبئًا على الموازنة.
■ **تشريعات حديثة وشاملة:** الاعتماد على قوانين محدثة باستمرار يُعزز من قدرة النظام على مواكبة التطورات التكنولوجية ومواجهة الجرائم الجديدة.	■ **الحاجة إلى كوادر متخصصة ومؤهلة:** صعوبة إيجاد وتدريب الكوادر التي تتمتع بخبرة تقنية وقانونية ونفسية عالية من البداية.
■ **شراكات مؤسسية واسعة النطاق:** التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني وشركات التكنولوجيا يعزز من تكامل الجهود ويمنع ازدواجية المهام.	■ **احتمالية البيروقراطية وتعقيد الإجراءات:** إذا لم يُصمّم الإطار الإداري بمرونة، قد يؤدي إلى بطء الاستجابة وتأخير الخدمات المقدمة.
■ **استراتيجية وقائية وتوعوية مستدامة:** التركيز على التثقيف الرقمي ونشر المهارات الوقائية يُسهم في تقليل حالات العنف الرقمي من جذورها على المدى الطويل.	■ **تحديات التوافق بين الجهات المختلفة:** طبيعة الشراكات الواسعة تحتاج إلى تنسيق دقيق ومستمر، وأي ضعف في التواصل بين الأطراف قد يُضعف الكفاءة.
■ **آلية دعم مهنية ومتكاملة للضحايا:** توفر خدمات استشارية ونفسية وخطوط دعم ومتابعة مستمرة يُعطي الضحايا إحساسًا بالأمان والثقة.	■ **مقاومة التغيير المؤسسي والثقافي:** تطبيق نظام جديد يتطلب تعديل ثقافة الجهات المنفذة وتوعية الجمهور، ما قد يُواجه مقاومة أو ضعف استجابة في البداية.

البديل السادس: إنشاء نظام اليقظة السيبرانية وتطوير أنظمة المراقبة

والكشف عن التهديدات وتقنيات للتصدي للهجمات واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط الهجومية، ينبغي أن تكون هذه الأنظمة متقدمة ومواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية لرصد وصد جميع التهديدات، ولذلك يجب الاستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني وفي أدوات الذكاء الاصطناعي لكي تكون هذه الأنظمة قادرة على الكشف تلقائيًا عن جميع حالات العنف الرقمي وتحليله.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

١. التركيز على الجانب التكنولوجي والبنية التحتية المتطورة:

■ المغرب يستثمر بقوة في بناء أنظمة أمن سيبراني متخصصة ومتكاملة تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لكشف التهديدات.

٢. القدرة على الرصد الاستباقي والتلقائي:

■ يعتمد النموذج المغربي على أنظمة ذكية ترصد وتحلل أنماط الهجوم الرقمي والعنف الرقمي بشكل تلقائي.

■ في مصر، لا تزال الجهود تعتمد بنسبة كبيرة على بلاغات الضحايا والمتابعة اليدوية، ما يجعل التدخل أبطأ وأقل دقة (Digital Arabia Network).

٣. **الاستثمار القوي في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني:**

- يتطلب النظام المغربي تحديثات مستمرة وأجهزة ومعدات عالية الكفاءة، ما يزيد القدرة على التعامل مع التهديدات المعقدة.

٤. **نهج تقني علمي ومؤسسي موحد:**

- في المغرب، النظام جزء من استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تشمل مؤسسات رسمية وخبراء تقنيين.

٥. **مواكبة أسرع للتطورات التقنية والمتغيرات الدولية:**

- استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات المراقبة المتطورة يساعد على مجابهة أساليب الاعتداء الرقمي الجديدة والمتطورة بسرعة.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن ما يُميز بديل «المغرب» هو النهج الاستباقي والمتكامل تقنيًّا والمؤسسي لرصد وصد الهجمات والعنف الرقمي، من خلال استثمار ضخم في الأمن السيبراني وأدوات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية التقنية.

جدول رقم (٦)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **رصد استباقي وتلقائي للتهديدات:** القدرة على كشف الهجمات والعنف الرقمي مبكرًا من خلال أنظمة ذكية تعمل باستمرار.	■ **تكلفة مالية وبشرية عالية:** يتطلب إنشاء وتشغيل النظام استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية والتقنيات وتدريب كوادر متخصصة.
■ **استثمار تقني متقدم:** الاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يمنح النظام دقة وسرعة عالية في تحليل الأنماط والتعرف على التهديدات.	■ **الحاجة إلى خبرات تقنية نادرة:** صعوبة إيجاد وتوظيف خبراء مؤهلين بمجال الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي قد تُعطِّل سرعة التنفيذ.
■ **تعزيز الأمن الرقمي الوطني:** تقوية البنية التحتية السيبرانية للدولة يزيد مناعتها أمام الهجمات، ويحسّن سمعتها الإقليمية والدولية.	■ **مخاوف متعلقة بالخصوصية وحقوق الإنسان:** الرصد التلقائي للبيانات قد يُثير تساؤلات قانونية وأخلاقية حول حدود المراقبة وحماية خصوصية المستخدمين.
■ **مواكبة مستمرة للتطورات التكنولوجية:** يُمكّن من الاستجابة للتهديدات الجديدة والمتطورة بسرعة؛ ما يجعل النظام أكثر مرونة وتكيفًا.	■ **احتمال التعطُّل الفني أو الاختراق:** رغم تقدّم الأنظمة، لا تزال هناك مخاطر الأعطال التقنية أو تعرض النظام نفسه لهجمات سيبرانية مستهدفة.
■ **تقليل التدخل البشري وتقليل الأخطاء:** أتمتة عملية الرصد والتحليل تقلل من الأخطاء البشرية، وتضمن استدامة المراقبة على مدار الساعة.	■ **الحاجة إلى تحديث مستمر ومكلف:** بسبب تسارع وتيرة تطور الهجمات، يتطلب النظام تطويرًا مستمرًا ومصروفات دائمة لتظل فعّالة ومواكبة.

البديل السابع: إنشاء بوابة حكومية إلكترونية من أجل رفع الوعي حول قضية التحرش الرقمي ومن أجل تأهيل الكفاءات البشرية

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

- **الاستباقية المؤسسية:** بدأت المكسيك مبكرًا بإطلاق منصات رسمية للوعي والحماية، بينما لا تزال مصر في مراحل أولية من تبني هذا النوع من البوابات المتخصصة.
- **الاستدامة:** تعمل المكسيك على تحديث مستمر للمنصة وتطويرها بدعم مستدام من موازنات حكومية وشراكات دولية.
- **الربط بين الجهات:** قوة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية: وزارة الأمن الرقمي، والشرطة، والجمعيات الحقوقية، وقطاع الاتصالات، ما يمنع ازدواجية الجهود.

جدول رقم (٧)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **رسمية ومصداقية عالية:** إطلاق البوابة من جهة حكومية يمنحها ثقة المواطنين، ويضمن جدية التعامل مع الشكاوى. ■ **مركزية الموارد والمعلومات:** وجود منصة واحدة موحدة للوصول إلى المحتوى التوعوي وأدوات الإبلاغ والتدريب يسهل الاستخدام ويقلل التشتيت. ■ **رفع كفاءة الكوادر البشرية:** من خلال الدورات التدريبية وورش العمل، يتم إعداد متخصصين مؤهلين لدعم المتضررين، وتحسين الأداء المؤسسي. ■ **دعم الشفافية والمساءلة:** إتاحة الإحصائيات ومتابعة البلاغات يزيد الشفافية، ويعزز مبدأ المساءلة لدى الجهات المعنية. ■ **الاستدامة والتحديث المستمر:** إذا تم دعمها بخطة استراتيجية وموازنة مناسبة، يمكن أن تكون البوابة أداة مستمرة لمكافحة التحرش الرقمي وتطوير سياسات الحماية.	■ **ضعف الانتشار الأولي:** البوابة وحدها لا تكفي لرفع الوعي؛ إذ تحتاج إلى خطة إعلامية واسعة ومكثفة لجذب الجمهور المستهدف. ■ **الاعتماد على بنية تحتية رقمية قوية:** أي ضعف في السرعة، والأمن الرقمي، أو تجربة الاستخدام (UX) سيفقد ثقة المستخدمين ويقلل الإقبال على الإبلاغ. ■ **نقص الموارد البشرية المؤهلة:** من دون إعداد كوادر بشرية كافية وتدريبها على استقبال الشكاوى ومتابعتها، ستفقد البوابة فعاليتها. ■ **التحديات الثقافية والمجتمعية:** بعض الفئات قد تتردد في الإبلاغ بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية، أو ضعف الثقة بالجهات الرسمية. ■ **ضعف الإطار القانوني أحيانًا:** إذا لم تكن هناك قوانين صارمة ومحدّثة لمحاسبة المتحرشين الرقميين، ستبقى البوابة شكلية وتفتقد القدرة على ردع الجناة.

البديل الثامن: إنشاء منصة مجانية للإبلاغ عن حالات التحرش الإلكتروني

عبر موقع إلكتروني خاص مع إمكانية تنزيلها كتطبيق على الهواتف المحمولة واحتوائها على تعريف وتوعية بأنواع العنف الإلكتروني ومخاطره وآليات المواجهة، مع التأكيد على سبل الحفاظ على خصوصية من تبلغ.

ما يميز هذا البديل عما تم تطبيقه في النموذج المصري:

- **النهج الشمولي والمتكامل:** في بيرو تم التركيز على دمج خدمات الدعم النفسي والقانوني والطبي، بالإضافة إلى الإبلاغ من نفس المنصة، بينما في مصر لا توجد حتى الآن منصة موحدة توفر كل هذه الخدمات بشكل مركزي.
- **الحملات المجتمعية المستمرة:** الحكومة البيروفية أطلقت حملات توعوية وطنية مكثفة استمرت على مدار العام، وأشركت مؤثرين وشخصيات عامة لنشر الرسالة، في حين أن جهود مصر لا تزال مجزأة أو موسمية.
- **سرعة الاستجابة والمتابعة الرقمية:** المنصة البيروفية تتيح تتبع البلاغ إلكترونيًا وتحدد مواعيد الاستجابة بوضوح، ما يمنح المبلغين ثقة وأمانًا بأن قضيتهم تؤخذ بجدية.
- **الربط مع جهات الدعم:** المنصة في بيرو تربط الضحية تلقائيًا بالمؤسسات الداعمة (مراكز الإيواء، الدعم النفسي، المستشارين القانونيين)، بينما تعتمد مصر حتى الآن على سبل تواصل تقليدية تحتاج إلى تطوير.
- **التركيز على السرية والأمان الرقمي:** أولوية حماية هوية الضحايا وحماية بياناتهن من التسرب أو سوء الاستخدام. ما زال هذا الجانب في مصر يتطلب تقنينًا أوضح وأدوات تقنية أكثر أمانًا.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن المنصة المستوحاة من تجربة بيرو ستمثل نقلة نوعية إذا ما طُبّقت في مصر؛ إذ تجمع بين الإبلاغ، والدعم، والتثقيف، والمتابعة داخل إطار مؤسسي موثوق وآمن. ذلك سيسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالدولة، وتوفير سبل ميسرة وعصرية للحد من ظاهرة التحرش الرقمي، خصوصًا بين الفئات الأكثر عرضة للخطر.

جدول رقم (٨)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

نقاط القوة	نقاط الضعف
■ **مركزية وتكاملية الخدمات:** منصة موحدة تجمع بين التوعية، الإبلاغ، الدعم النفسي والقانوني، والمتابعة؛ مما يسهل على المستخدمين الاستفادة من جميع الخدمات في مكان واحد.	■ **الحاجة إلى بنية تحتية تقنية قوية:** إنشاء وصيانة المنصة يتطلب تكاليف مالية وبشرية عالية (مطورين، متخصصين أمن سيبراني، دعم فني مستمر)، وقد يكون ذلك تحديًا إذا لم يُخصص لها تمويل مستدام.
■ **سهولة الوصول:** متاحة مجانًا عبر موقع إلكتروني وتطبيق على الهاتف، مما يزيد انتشارها وسهولة استخدامها من مختلف الشرائح.	■ **ضعف الثقة لدى بعض الفئات:** بسبب تجارب سابقة سلبية أو ضعف المصداقية المؤسسية، قد يمتنع بعض المتضررين عن استخدام المنصة أو التشكيك في سريتها.
■ **الحفاظ على السرية والأمان:** تقديم البلاغات بسرية تامة مع بروتوكولات أمان رقمي عالية، ما يشجع المتضررين على الإبلاغ دون خوف من الانتقام.	■ **فجوة المهارات الرقمية لدى بعض الشرائح:** كبار السن، ذوو الإعاقات، أو الأشخاص في المناطق الريفية قد يواجهون صعوبة في استخدام المنصة بدون دعم ميداني أو بدائل تقليدية.
■ **رفع الوعي الرقمي والمجتمعي:** توفر محتوى توعويًا متجددًا ومبسطًا يناسب جميع الفئات، ما يسهم في تغيير سلوك المجتمع وتعزيز الثقافة الحقوقية.	■ **الحاجة إلى نشر وتوعية مكثفة ومستمرة:** بدون حملة إعلامية واسعة، قد تبقى المنصة مجهولة لدى الجمهور المستهدف؛ مما يقلل من أثرها الفعلي.
■ **الربط مع جهات الدعم:** تنسيق تلقائي مع الجهات الأمنية والقضائية ومراكز الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، ما يضمن استجابة سريعة ومتكاملة.	■ **العبء على الجهات المنفذة:** استقبال ومتابعة البلاغات بدقة يتطلب كوادر مؤهلة، وإذا لم يتوافر ذلك فسيتسبب في بطء الاستجابة أو تراكم القضايا.
■ **الشفافية والمتابعة:** إتاحة تتبع حالة البلاغ إلكترونيًا يزيد مصداقية الجهة المنفذة، ويمنح المبلغ ثقة بأن شكوته محل اهتمام.	

جدول رقم (٩)

تحليل نقاط القوة والضعف للبديل

البدائل/ الأبعاد المختلفة	البعد السياسي (P)	البعد الاقتصادي (E)	البعد الاجتماعي (S)	
تطوير منصات إلكترونية متطورة وأنظمة مراقبة سيبرانية.	يحتاج هذا البديل لدعم سياسي من مختلف الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذه.	رصد مخصصات مالية مرتفعة لتطوير هذه الأنظمة؛ لأن التقنية العالية المطلوبة والاستثمارات في البنية التحتية والأمن السيبراني، ولكن من جهة أخرى، فإن حماية المرأة من العنف الرقمي يزيد فرص مشاركتها في الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد.	يمكن أن تعتبر بعض الفئات في المجتمع أن هذه الأنظمة تهدد خصوصيتها، ولذلك يجب أن تعمل بشفافية وأن تصاحبها حملات إعلامية وتوعية بأ هميتها .	
تطوير التكنولوجيا التعليمية مثل: تطبيقات السلامة الرقمية للفتيات والمراهقات.	لن يكون هناك أي شك في دعم السياسيين لتزويد النساء والفتيات بتقنيات وتطبيقات لحمايتهن من أخطار العنف الرقمي.	تطوير التطبيقات يتطلب استثمارات برمجية، ولكن ستكون أقل من أنظمة المراقبة الضخمة، ويجب توفيرها للمواطنين مجانًا لصعوبة دفع رسوم اشتراك من قبل النساء أو الفتيات في هذه التطبيقات.	ستكون التطبيقات التعليمية أمرًا مقبولًا إلى حد كبير من المجتمع.	
قيام مجموعة من السياسات الوطنية لحماية المرأة من الأذى الإلكتروني مع تطوير الإطار القانوني.	وجود سياسات مخصصة لحماية المرأة من الجرائم الرقمية والتعاون مع الجهات الحكومية هذا يساعد على تقليل المخاطر الإلكترونية التي قد تتعرض المرأة لها.	يسهم في تقليل الخسائر العنف الرقمي التي قد تعرض الدولة لها، إلا أن تطوير البنية التحتية وتطوير الأدوات الإلكترونية لمراجعة السلوك المخالف على منصات التواصل الاجتماعي قد يتطلب تكلفة عالية.	يلعب هذا البديل دورًا في تعزيز حماية المرأة من المخاطر الإلكترونية، ويساعد على خلق بيئة إلكترونية آمنة.	
إنشاء وحدة مستقلة للسلامة الرقمية تابعة للمجلس القومي للمرأة أو وزارة الاتصالات، لتلقي الشكاوى وتقديم الدعم القانوني والنفسي وتنظيم الحملات التوعوية.	يعكس التزام الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين).	يسهم في تقليل الخسائر الناتجة عن العنف الرقمي، مثل فقدان الوظائف أو الانسحاب من الفضاء الرقمي المهني، ويخلق فرص عمل في المجال الرقمي.	يسهم في تقليل وصمة العار المرتبطة بالإبلاغ عن العنف الرقمي، ويشجع النساء على التبليغ، ويعزز ثقافة الأمان الرقمي داخل المجتمع.	
إنشاء وحدة شرطية متخصصة لمكافحة العنف الرقمي.	■ يدعم هذا البديل توجهات الدولة نحو مكافحة الجرائم الإلكترونية وتحقيق الأمن السيبراني، كما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة وحمايتها. ■ قد يحظى بموافقة سياسية واسعة، خاصة مع وجود إرادة سياسية في السنوات الأخيرة لتعزيز دور المرأة ومكافحة العنف. ■ في المقابل، قد تواجه الوحدة تحديات في حالة تغيّر الأولويات السياسية أو محدودية الدعم المؤسسي المستدام.	يتطلب إنشاء الوحدة مخصصات مالية واضحة لتوفير البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر. يمكن دعم التكاليف من خلال شراكات دولية أو تمويل مشترك مع منظمات تنموية معنية بالعدالة الجندرية والتحول الرقمي.	يعزز الثقة المجتمعية في الأجهزة الأمنية، ويُشجع النساء على الإبلاغ دون الخوف من الوصمة أو ا لتجا هل .	

	البعد التكنولوجي (T)	البعد البيئي (E)	البعد القانوني (L)
	حققت مصر تقدمها في البنية الرقمية مؤخرًا مثل إنشاء مشروعات "الميكنة الحكومية، والهوية الرقمية" ولكن من الناحية التقنية، فليس لديها حتى الآن قدرات كافية لمكافحة الاختراقات وحماية البيانات، وهذا سيتم علاجه بضخ الاستثمارات في هذا المجال.	التأثير البيئي ضئيل، ولكن تشغيل مراكز البيانات يتطلب طاقة، وبالتالي ستزيد الانبعاثات في حال لم تستخدم طاقة متجددة، وهو ما بذلت فيه مصر جهودًا من ضمنها "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠".	يتوافق تطوير هذه الأنظمة مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، ومع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.
	لدى مصر الكوادر البرمجية المؤهلة لتطوير التطبيقات، وأيضًا تدعم مصر المبتكرين ورواد الأعمال من خلال مبادرة "إبداع مصر".	التأثير البيئي ضئيل.	يتوافق تطوير هذه الأنظمة مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، ومع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.
	قد يساعد تطوير آليات مخصصة لرصد ومراقبة السلوك الضار قد يساعد على خلق بيئة إلكترونية آمنة.	التأثير البيئي ضئيل، ولكن التركيز على دمج الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية في التحول الرقمي، بما في ذلك حماية الفئات الضعيفة.	يعتمد هذا البديل على وجود تشريعات واضحة تدعم السياسات الرقمية مثل تعديل قانون ٢٠١٨ رقم ٧٥.
	يمكن الاستفادة من خبرة مصر في إنشاء المنصات الرقمية مثل "منصة مصر الرقمية" لتطوير منصة إلكترونية للإبلاغ عن الانتهاكات.	تأثير بيئي غير مباشر لكنه إيجابي، عبر تقليل التنقل الفعلي بفضل التبليغ الإلكتروني وتقديم الدعم عبر الإنترنت.	يتماشى مع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، ويمكن اقتراح تعديلات تشريعية لتحديث القانون ومواكبته للتطور الرقمي.
	مصر تمتلك بنية تحتية رقمية متنامية، ويمكن توظيف الذكاء الاصطناعي وأنظمة تتبع إلكتروني لتعزيز كفاءة الوحدة.	لا يوجد تأثير بيئي مباشر لهذا البديل، ولكن الاعتماد على الحلول الرقمية يقلل من الأثر البيئي المرتبط بالتنقل والعمليات التقليدية.	يتطلب تنسيقًا وثيقًا مع النيابة العامة والجهات القانونية.

القسم السادس:

النتائج، والتوصيات المقترحة

Stop

القسم السادس: النتائج، والتوصيات المقترحة

أولا: نتائج الورقة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. **اتساع ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة:** أظهرت الإحصاءات أن بين ٤١,٦٪ إلى ٧٩,٨٪ من النساء المصريات تعرضن لأحد أشكال العنف الرقمي، مقابل نسبة إبلاغ ضئيلة لا تتجاوز ٤,٣٦٪، ما يشير إلى فجوة كبيرة بين حجم الظاهرة والاستجابة لها.

٢. **وجود فجوات قانونية ومؤسسية وثقافية:** كشفت الورقة أن غياب تعريف قانوني دقيق وواضح للعنف الرقمي، إلى جانب ضعف الإجراءات الحمائية المؤسسية، يسهمان في استمرار الانتهاكات وتفاقم آثارها.

٣. **تعدد التداعيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية:**

- **اجتماعيًا وثقافيًا:** الوصم الاجتماعي، وازدواجية المعايير، وثقافة لوم الضحية.
- **اقتصاديًا:** التبعية المالية، وحرمان النساء من الفرص الرقمية، والهيمنة الذكورية على التكنولوجيا.
- **سياسيًا:** استخدام العنف الرقمي أداة لإقصاء النساء من المجال العام والسياسي.

٤. **آثار سلبية واسعة النطاق على حياة النساء:** تشمل الصحة النفسية والاجتماعية، وتقليص فرص التعليم والعمل، وتقييد المشاركة السياسية والعامة.

٥. **الحاجة إلى تدخل سياساتي متعدد الأبعاد:** أكدت الورقة أن التصدي للعنف الرقمي يتطلب حزمة من السياسات المترابطة والمتكاملة، تشمل الإطار التشريعي، تطوير المؤسسات، نشر الوعي، وتمكين النساء تقنيًا.

ثانيًا: التوصيات المقترحة

أسباب اختيار التوصيات:

١. **وجود فجوة مؤسسية وتشريعية واضحة:** بسبب ضعف التشريعات المخصصة للعنف الرقمي وغموض القوانين القائمة مثل (القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨)، كان من الضروري اقتراح تعزيز الإطار التشريعي وإنشاء وحدات متخصصة لدعم النساء وتطوير قدرات الجهات القضائية والأمنية.

٢. **ارتفاع معدلات العنف الرقمي مقابل ضعف الإبلاغ:** أظهرت الإحصاءات (٨٥٪ من النساء تعرضن لعنف رقمي مقابل ٣٦,٤٪ فقط أبلغن السلطات) الحاجة إلى منصات رسمية سهلة الاستخدام وموثوقة، تضمن السرية وتشجع على الإبلاغ من دون خوف من الوصم أو الانتقام.

٣. **غياب التوعية والتثقيف الرقمي الكافي:** الجهل بمفاهيم الأمن الرقمي وطرق الحماية يزيد تعرض النساء والفتيات للاستغلال والابتزاز، لذا كان من الأساسي إدماج التربية الرقمية بالمناهج الدراسية وإطلاق حملات توعوية واسعة.

٤. **الافتقار إلى خدمات الدعم المتكاملة (النفسي والقانوني):** نظرًا لتداعيات العنف الرقمي على الصحة النفسية والاجتماعية، تم اقتراح تقديم المشورة والدعم النفسي والقانوني بشكل سهل ومتاح من خلال المنصة وخطوط ساخنة مخصصة.

٥. **الحاجة إلى قاعدة بيانات وطنية وتحليل علمي للظاهرة:** بسبب ضعف الرصد وعدم وجود بيانات محدثة، كان من المهم إنشاء منصة قادرة على جمع الإحصاءات وتحليل الأنماط لتطوير السياسات بشكل علمي ومبني على الأدلة.

٦. **الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:** اعتمادًا على نماذج دولية مثل (بيرو والمكسيك)، تم اقتراح بدائل عملية ومجربة نجحت في التصدي لمشكلة العنف الرقمي؛ مما يزيد جدوى التوصيات وقابليتها للتطبيق.

٧. **دعم الاستدامة وتغيير الثقافة المجتمعية على المدى البعيد:** من خلال برامج تدريبية مستمرة ومناهج مدرسية وتعاون مع المجتمع المدني، تسعى التوصيات إلى إحداث تغيير ثقافي مستدام يرفض العنف الرقمي ويعزز قيم المساواة والاحترام.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إنه تم اختيار هذه التوصيات؛ لأنها تعالج جذور المشكلة من مختلف جوانبها القانونية والتقنية والتوعوية والاجتماعية، وتضمن تقديم حلول عملية ومستدامة مبنية على دراسة علمية وواقعية وتراعي خصوصية السياق المحلي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، ويمكن بلورة ذلك في إطار الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

التوصيات النهائية

التوصية	الأهداف	الجهات المعنية	المدة الزمنية
إنشاء بوابة حكومية إلكترونية من أجل رفع الوعي حول قضية التحرش الرقمي وتتيح الإبلاغ بسرية، بالإضافة إلى إنشاء منصات إلكترونية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة للناجيات من العنف، تكمن أهمية هذا البديل في أن البوابة الإلكترونية ستكون نقطة الانطلاق الرئيسة التي تنبثق منها كافة حملات التوعية للتصدي لهذه الجريمة؛ مما يزيد أهميتها وخصوصًا أن دول العالم قامت من قبلنا بإنشائها فيجب علينا اللحاق بالركب. وبالإمكان أن تكون هذه المنصة مستقبلًا للتوعية وللتصدي لجميع أنواع العنف الرقمي، وليس فقط الموجه ضد النساء، بل من الممكن التوسع مستقبلًا لتكون منصة شاملة لجميع الفئات.	■ توفير قنوات للتواصل مع الاستشاريين النفسيين من أجل الحصول على المشورة وتقديم الدعم النفسي للنساء والفتيات. ■ تثقيف وتوعية النساء بمخاطر العنف الرقمي وطرق التصدي له بوسائل توعوية مختلفة، وتأهيل الكفاءات البشرية. ■ تسهيل وصول المعلومات للفئات السنية المختلفة. ■ مساعدة الأكاديميين في إجراء مزيد من البحوث حول القضية. ■ تيسير سبل تلقي الدعم النفسي من أي مكان. ■ توفير وسيلة آمنة وسريعة للإبلاغ عن الانتهاكات الرقمية. ■ ضمان حماية الخصوصية وسرعة الاستجابة. ■ بناء قاعدة بيانات تُمكّن من تحليل الاتجاهات الرقمية في العنف. ■ رفع ثقة النساء في النظام القضائي الرقمي.	■ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ■ المعهد القومي للاتصالات. ■ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ■ المركز القومي للبحوث. ■ مديرية التضامن الاجتماعي بالقاهرة. ■ مديرية الصحة والسكان بالقاهرة. ■ النيابة العامة. ■ المجلس القومي للمرأة. ■ وزارة الداخلية.	قصيرة إلى متوسطة الأجل.
إدماج مفاهيم التربية الرقمية في المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي، بما يسهم في تعزيز القيم والمفاهيم الآليات الصحيحة في الوسائل الرقمية.	■ تعزيز سبل الاستخدام الرشيد للوسائل التكنولوجية الجديدة لدى النشء والشباب. ■ تزويد الفتيات بالثقافة الرقمية اللازمة.	■ وزارة التربية والتعليم.	متوسطة الأجل.
إنتاج محتوى رقمي لمناهضة العنف ضد المرأة يتضمن: رسائل توعية، وإرشادات توجيهية، وأرقام للإبلاغ عن حالات العنف، وأشكال الجريمة الإلكترونية والإجراءات المتبعة.	■ التوعية الجماهيرية بحقوق المواطنين وواجباتهم تجاه الآخرين. ■ التعريف بوسائل الإبلاغ عن حالات العنف الرقمي، والإجراءات اللازمة حال التعرض له.	■ المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	متوسطة الأجل.

التوصية	الأهداف	الجهات المعنية	المدة الزمنية
تأسيس وحدة وطنية مستقلة للسلامة الرقمية، تتبع المجلس القومي للمرأة أو وزارة الاتصالات، تتلقى البلاغات بسرّية، وتقديم الدعم القانوني والنفسي، ورصد أنماط العنف الرقمي. وإنشاء مراكز متخصصة في أحياء محافظة القاهرة لتقديم الدعم النفسي للحالات.	■ خلق كيان مؤسسي مسؤول عن مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة. ■ تسهيل تقديم الشكاوى ودعم الضحايا بطرق احترافية. ■ إنتاج تقارير دورية تساعد على تطوير السياسات الوطنية. ■ تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية بالاستجابة. ■ استقبال الحالات سواء كان في مقار الدعم النفسي المخصصة أو عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.	■ المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة العدل– منظمات المجتمع المدني – مديرية التضامن الاجتماعي بالقاهرة	طويلة الأجل.
إطلاق برنامج وطني تدريبي على السلامة الرقمية للنساء والفتيات، يشمل ورش حضورية وافتراضية ومحتوى تدريبيًا تفاعليًا، مستوحى من نموذج e– Safety Women..	■ تمكين النساء من استخدام الإنترنت بأمان ووعي. ■ تقليل مخاطر الابتزاز والاحتيال بسبب الجهل الرقمي. ■ رفع معدلات الإبلاغ عن العنف الرقمي. ■ تحسين الثقافة الرقمية في المناطق الريفية.	■ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ■ المجلس القومي للمرأة ■ الجامعات الحكومية والخاصة ■ المبادرات النسوية المحلية.	متوسطة الأجل.

الخاتمة

إن مواجهة ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة في مصر تتطلب إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية وتعاونًا فعالًا بين كافة الأطراف المعنية، فالتحرك الجاد لا بد أن يشمل إصلاح الإطار التشريعي لسد الثغرات القانونية، وتطوير مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء وتعزيز قدراتها التقنية والبشرية، إلى جانب الاستثمار في التوعية والتثقيف؛ لنشر ثقافة احترام خصوصية النساء وصون كرامتهنّ. وبالتوازي مع ذلك، فإن تمكين المرأة رقميًّا من خلال رفع مهاراتها، وتوفير سبل الدعم والحماية يشكل أداة جوهرية للحد من تعرضها للعنف الإلكتروني. إن اعتماد هذا النهج المتكامل والمتعدد المستويات من شأنه أن يُسهم في تعزيز بيئة رقمية آمنة وشاملة، ويكفل للمرأة المصرية ممارسة حقوقها وحرياتها الكاملة بكرامة ومساواة.

المراجع

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

١. جامعة عين شمس،(٢٠٢٤)، وحدة دعم المرأة ومناهضة العنف. متاح على رابط: https://www.asu.edu.eg/womenSupportUnit/ar

٢. المجلس القومي للمرأة، (٢٠٢٥)، متاح على رابط: https://tinyurl.com/3hra89xy

٣. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (٢٠٠٥). بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة: دراسة ميدانية في مدينة القاهرة، القاهرة.

٤. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، (٢٠٢٣). العنف ضد النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة: تقرير إحصائي.

٥. مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، (٢٠٢٢). العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في تونس. مجلة الكريديف (٥٣).

٦. مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي، (٢٠٢٣)، مشروع نسيج نسوي.

٧. متعددة الأقطار في الدول العربية، (٢٠٢٢). العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٨. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (٢٠٢٣)؛ التكنولوجيا: إعداد جدول بحثي مشترك، العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله.

٩. الموقع الإلكتروني حلول للسياسات البديلة، (د.ت)؛ المأزق المزدوج للعنف الإلكتروني، متاح على رابط: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/771/the-double-bind-of-cyberviolence

١٠. ناهد محمد، (٢٠٢٥)، تهديدات وابتزاز مستمر منذ ٥ سنوات لفتاة من الفيوم رغم صدور حكم قضائي ضد الجاني، جورنال ٢٤ الإخباري.

١١. الهيئة العامة للاستعلامات. (د.ت).

١٢. الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (٢٠٢٢)؛ وزارة الاتصالات تطلق برنامجًا تدريبيًّا وحملة للتوعية بالأخطار الرقمية، متاح على رابط: https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/66668

١٣. شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، (٢٠٢٠)، العنف على الإنترنت ضد النساء في السياسة، متاح على رابط: https://iknowpolitics.org/ar/discuss/e-discussions/العنف-على-الإنترنت-ضد-النساء-في-السياسة

١٤. ليلي روبرتس، (٢٠٢٢)، المأزق المزدوج للعنف الإلكتروني، حلول للسياسات البديلة، متاح على رابط: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/771/the-double-bind-of-cyberviolence

١٥ . الموقع الرسمي لمحافظة القاهرة، (د.ت)، القاهرة في سطور، متاح على رابط: https://cairo.gov.eg/ar/pages/CairoIn-Lines.aspx?CiLID=6

١٦ . الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٥)، متاح على رابط: https://www.capmas.gov.eg/

١٧ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٥)، عدد السكان التقديري بالداخل للجمهورية موزعًا طبقًا للمحافظات والنوع (حضر/ريف/مجمل)، جمهورية مصر العربية، متاح على رابط:

https://www.capmas.gov.eg/Admin/Pages%20Files/202541695153%D8%A7%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%20%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

١٨ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٢٤)، تقدير أعداد السكان بالمحافظات طبقًا للنوع، متاح على رابط: https://www.capmas.gov.eg/Admin/Pages%20Files/20245121324361-%20pop_new.pdf

١٩ .مؤسسة المرأة الجديدة، (٢٠٢٣)؛ العنف الرقمي ضد النساء، متاح على رابط:

nwrcegypt.org/?s=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A+%D8%B6%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1

٢٠ . منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٤)؛ العنف عبر الإنترنت، متاح على رابط:

/www.amnesty.org/ar/what-we-do/technology/online-violence

٢١ .هند محمد المأمون، (٢٠٢٣)، العنف الرقمي، عوامله وآثاره: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، مجلة كلية الآداب، قنا.

٢٢ . Digital Arabia Network، (٢٠٢٣)؛ دراسة عن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر.

٢٢ . يوسف بلعباس، (٢٠٢٣)، العنف الرقمي ضد المرأة وتجلياته على العلاقات الاجتماعية جائحة في ظلّ كورونا في تصور أستاذات التعليم العالي: الفيسبوك أنموذجا – دراسة ميدانية، مجلة المقدمة للدارسات الإنسانية والاجتماعية.

٢٣ . نورة المطيري، (٢٠٢٢)، العنف الرقمي في الكويت: تجارب النساء، مؤسسة سيكديف، متاح على رابط: https://portal.salamat-mena.org/wp-content/uploads/2023/09/Kuwait-DVAW-2022-Unpacking-Womens-Experiences-AR.pdf

٢٤ . منتدى دراية، (٢٠٢٣)، العنف الرقمي ضد المرأة: المؤشرات ومقترحات للمواجهة، المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، متاح على رابط:

. https://draya-eg.org/2023/01/06/العنف-الرقمي-ضد-المرأة-المؤشرات-ومقترحات-للمواجهة/

٢٥ .المركز المصري لحقوق المرأة، (٢٠٢٥) ملخص لتقرير حالة المرأة المصرية ٢٠٢٤ .

٢٦ .اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، (٢٠٢١).

٢٧ . الإسكوا، (٢٠٢٢)، العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء والفتيات، متاح على رابط:

https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

٢٨ . هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (د.ت)، أسئلة متكررة: أنواع العنف ضد النساء والفتيات، متاح على رابط:

https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence

٢٩ . المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية دراية، (٢٠٢٣)، العنف الرقمي ضد المرأة: مؤشرات ومقترحات، متاح على رابط:

https://draya-eg.org/2023/01/06/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%89-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/

٣٠ . منظمة العفو الدولية، (٢٠٢٤)، العنف عبر الإنترنت، متاح على رابط:

٣١ . روبرتس، ليلي، (٢٠٢٢)، المأزق المزدوج للعنف الإلكتروني، حلول للسياسات البديلة، متاح على رابط: https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/771/the-double-bind-of-cyberviolence

٣٢ . الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي، (٢٠٢٤)، وزيرة التضامن الاجتماعي تشارك في المائدة المستديرة للقادة، متاح على رابط: https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=3625

٣٣ . البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة، متاح على رابط: https://cairo.gov.eg/ar/Imp%20Information/Women_and_Child/Pages/disinstitutions.aspx?ID=3

٣٤ . مكتب شكاوى المرأة، متاح على رابط:

https://www.facebook.com/profile/61553595148467/search/?q=%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. UN Women. (2023). Technology-facilitated violence against women: Taking stock of evidence and data collection.

2. UNFPA Egypt. (2022). Five forms of online violence against women and girls. United Nations Population Fund.

3. Reuters. (2020). Egypt approves law to protect identities of women reporting sex abuse.

4.UN General Assembly. (2024). Intensification of efforts to prevent and eliminate all forms of violence against women and girls: the digital environment.

5. SMEX. (2023). Reports on digital harassment cases in Egypt.

6. UN Women. (2021). Technology Hackathon to Combat Violence Against Women.

7. National Council for Women. (2023). The Unified Unit for Combating Violence against Women.

8. UN Women. (2019). Safe Cities Free from Violence against Women and Girls.

9. Hassan, F. M., Khalifa, F. N., El Desouky, E. D., Salem, M. R., & Ali, M. M. (2020). Cyber violence pattern and related factors: online survey of females in Egypt. Egyptian Journal of Forensic Sciences, 10(1).

10. Abdelmonem, A. (2015). Gender-based violence in the digital age: The rise of online harassment in Egypt. Journal of Middle East Women's Studies, 11(3).

11. Al-Ali, N. (2021). Digital violence and gender in the Arab world: A feminist perspective. Feminist Review, 129(1).

12. Ahram Online. (2025). National Council for Women promotes resources to report domestic violence during Eid holiday - Society - Egypt. Ahram Online. https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/1/465675/Egypt/National-Council-for-Women-promotes-resources-to-r.aspx

13. CairoScene. (2021). To read the full article and find out more about the National Council for Women's report, head to www.SceneNow.com

14. Salam MENA. (2024). Digital violence against women in the United Arab Emirates. https://portal.salamatmena.org/wp-content/uploads/2024/06/UAE-DVAW-2024-AR.pdf

15. EIPR. (2020). EIPR calls on the "National Council for Women" to protect the complainants and witnesses in the "Fairmont Case" and for the Public

Prosecution to clarify their legal position. Egyptian Initiative for Personal Rights. https://eipr.org/en/press/2020/09/eipr-calls-national-council-women-protect-complainants-and-witnesses-fairmont-case-and

16. European Council. (2022). The digital dimension of violence against women as addressed by seven mechanisms of the EDVAW platform. https://www.edvawplatform.org/

17. European Institute for Gender Equality. (2023). Understanding economic violence against women: The need for harmonised definitions and data in the EU Luxembourg: European Institute for Gender Equality. https://eige.europa.eu/sites/default/files/documents/EIGE_Factsheet_EconomicViolence.pdf

18. Hafez, M. S., El-Saharty, S., El-Badawy, S., & Khalifa, M. A. (2024). Measuring domestic violence against Egyptian women and its consequent cost using a latent variable model. BMC Women's Health, 24(1). https://doi.org/10.1186/s12905-024-03465-6

19. Masaar. (2022). Legislative contexts for the passage of internet laws. https://masaar.net/en/legislative-contexts-for-the-passage-of-internet-laws/

20. Nazra for Feminist Studies. (2025). Violence against women. https://nazra.org/en/terms/violence-against-women

21. Cyberviolence Against Women and Girls: The Growing Threat of the Digital Age, UN Regeional information center for western Europe, 05/12/2024, https://unric.org/en/cyberviolence-against-women-and-girls-the-growing-threat-of-the-digital-age/

22. Women of Egypt Magazine. (2024, December 4). Breaking the silence: The hidden epidemic of digital violence against Egyptian women. Women of Egypt Magazine. https://womenofegyptmag.com/2024/12/04/breaking-the-silence-the-hidden-epidemic-of-digital-violence-against-egyptian-women

23. UNFPA Egypt. (2015). Gender-based violence. UNFPA Egypt. https://egypt.unfpa.org/en/topics/gender-based-violence-27

24. UN Women. (2021). Guidance Note: Preventing Violence Against Women in Politics.

25. Tania Afrian Tonny& Faraha Nawaz. (2024), Digital Violence against Women in Bangladesh - Unpacking its Causes and Effects, Journal of Bangladesh Studies.

26. EAVI – European Association for Viewers' Interests. (2025). Finnish National Curriculum on Media Literacy: A global model for primary and secondary education. EAVI. https://eavi.eu/ml-in-finland/

27. European Commission. (2024). Initiatives to combat gender-based digital violence. https://commission.europa.eu

28. Faktabaari EDU. (2024). Digital literacy tools for schools. https://faktabaari.fi/edu

29. Safer Internet Centre Finland. (2024). Media Literacy Week 2024 Report. https://mediataitoviikko.fi.

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3

تليفون: 4-3-2-1-20546600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg